

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9333

الثلاثاء، 30 أيار/مايو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل (سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	إكوادور السيد بيريس لوس
	ألبانيا السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة السيدة الحفيتي
	البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غابون السيد بيانغ
	غانا السيد إيساهاكو
	فرنسا السيدة جارو - دارنو
	مالطة السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-15024 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 09/40.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ السيدة غادة الطاهر مضوي، نائبة مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ السيدة مورغان أفلين، مديرة البرنامج الإقليمي للشرق الأوسط بالمجلس النرويجي للاجئين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): في الشهر الماضي، عندما قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن شخصيا (انظر S/PV.9313)، قلت إن النشاط الدبلوماسي الجديد في المنطقة قد يشكل فرصة سانحة. وإذا اغتنمت، يمكن أن تساعد على كسر الجمود في البحث عن حل سياسي في سورية - إذا كان هناك انخراط بناء من جانب سورية وفي حال تمكنت المجموعات والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية من العمل معا. وقد شهد الشهر الماضي تسارع وتيرة النشاط الدبلوماسي، مع اجتماع في موسكو لوزراء خارجية إيران وروسيا وسورية وتركيا؛ واجتماع في عمان لوزراء خارجية الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية؛ وقرارات صدرت عن جامعة الدول العربية في القاهرة وجدة؛ وإنشاء لجنة اتصال وزارية عربية لمتابعة تنفيذ البيان الصادر في عمان ومواصلة الحوار المباشر مع

الحكومة السورية؛ وانعقاد قمة جامعة الدول العربية في جدة، التي شارك فيها الرئيس السوري.

كما عقدت اجتماعات في بروكسل بشأن سورية بين مسؤولين أوروبيين وأمريكيين. وألاحظ أن الاجتماعات التي عقدت في عمان وجدة وموسكو نظرت، في حوار مع الحكومة السورية، في المسائل المتعلقة بالقرار 2254 (2015)، بما في ذلك المساعدات الإنسانية وإمكانية الوصول والعودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين، واستعادة سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، والجهود المبذولة لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وتم التشديد على أهمية التوصل إلى حل سياسي، ووجهت نداءات من أجل إعادة عقد اللجنة الدستورية والعمل من أجل المصالحة الوطنية. واسترعى الانتباه إلى تلك المواضيع والنقاط يمكن أن يتيح فرصة حقيقية للمضي قدما.

تلك هي الرسالة الرئيسية التي وجهتها خلال مشاركتي المكثفة في الفترة المشمولة بالتقرير. وبعد التشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة عندما كنت في نيويورك الشهر الماضي، قمت بزيارة إيران، لقاء وزير الخارجية الإيراني وغيره من كبار المسؤولين، وتركيا لارتباطات رفيعة المستوى. التقيت بوزير الخارجية الأردني والمصري في جنيف، وتحدثت هاتفيا إلى وزير الخارجية السعودي، وكنت على اتصال مع مجموعة من الأطراف الفاعلة الأخرى. تحدثت هاتفيا مع وزير الخارجية السوري مقداد النقيت الرئيس جاموس من هيئة المفاوضات السورية في اسطنبول.

وفي تلك المشاركات، أوضحت أنني أقدر مخاطر استمرار الوضع الراهن بالنسبة لكل من الشعب السوري والجهات الفاعلة الإقليمية وغيرها التي تريد كبح عدم الاستقرار الناشئ عبر الحدود السورية، بما في ذلك من المخدرات، والتي لا تزال تستضيف ملايين اللاجئين السوريين. وقد سعت لفترة طويلة إلى اتخاذ تدابير متبادلة وملموسة ويمكن التحقق منها لبناء الثقة من أجل إطلاق العنان لإحراز تقدم في تنفيذ القرار 2254 (2015). ولا يسعني إلا أن

وما أهمية ذلك أيضا لبناء الثقة والعملية السياسية؟ أنه يخبرنا أنه إذا بدأت الحكومة السورية في معالجة مخاوف حماية النازحين بشكل أكثر منهجية، والعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة، وإذا ساعد المانحون الأمم المتحدة على بذل المزيد من الجهد لمعالجة جميع مخاوف السوريين بشأن سبل عيشهم، فإن ذلك سيساعد على تحقيق ما نقول جميعا إننا نريد القيام به - أي بناء الثقة والبدء في تغيير الحقائق على أرض الواقع بالنسبة لجميع السوريين وليس للنازحين فحسب. ومن شأن ذلك أن يساعد على التحرك نحو بيئة أكثر أمانا وهدوءا وحيادية في سورية، وأن يساعد على تخفيف المعاناة داخل البلد. وسيكون وجود الأمم المتحدة وإمكانية الوصول إليها في كل النقاط ذات الصلة عنصرا أساسيا في كل ذلك. كما نواصل التشديد على أهمية السخاء في الاستجابة لطلبات التمويل المتعلقة باللاجئين السوريين وتجنب الخطاب التحريضي عنهم.

واسمحوا لي أيضا أن أشدد بقوة على أن معالجة مصير المحتجزين والمختفين والمفقودين هي قضية أساسية للمضي قدما في سورية. من الصعب أن نرى كيف يمكن أن يكون هناك بناء حقيقي للثقة دون إحراز بعض التقدم في هذه المسألة، التي لها تأثير على جميع السوريين تقريبا، وهي مهمة للعائلات والمجتمعات ولإصلاح النسيج الاجتماعي السوري. وما زلنا ندعو جميع الأطراف في سورية إلى اتخاذ خطوات ملموسة ومجدية بشأن هذا الملف، الأمر الذي من شأنه أن يفعل الكثير لتغيير الديناميات، إذا تم القيام به على نطاق واسع وبالطريقة الصحيحة. ونواصل أيضا حث الدول الأعضاء على دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى أن تنشئ الجمعية العامة مؤسسة مكرسة للبحث عن المفقودين، وفقا لتوصية الأمين العام.

فلنتذكر أنه بالنسبة للشعب السوري، يستمر الاقتصاد في التدهور إلى مستويات منخفضة جديدة. إذ إن الليرة السورية وصل سعرها إلى أدنى مستوى له على الإطلاق في الشهر الماضي والتضخم آخذ في الارتفاع. وكان تأثير الزلزال الذي وقع مؤخرا سببا في تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلد. وهناك تقارير عن زيادة أخرى في الفقر، بما

أرحب بالمشاورات الإقليمية المكثفة والعمل في نفس الاتجاه. وهدفنا هو تعزيز التنسيق والتكامل والاتساق بين الجهود الجارية، وأرحب بحقيقة أن الجهات الفاعلة الإقليمية قد أعلنت بوضوح أيضا نفس الهدف. ففي نهاية المطاف، حتى الحد الأدنى من التقدم بشأن بعض المسائل المتعلقة بالقرار 2254 (2015) سيتطلب ثقة وموارد العديد من الجهات الفاعلة المختلفة، فضلا عن اتخاذ إجراءات جادة. ومن الأهمية بمكان أن تقابل الإيماءات الدبلوماسية الأخيرة بإجراءات ذات مغزى. فلا ننسى أن الشعب السوري ما زال يعاني على نطاق واسع. وعلى الرغم من أنهم تابعوا التطورات الدبلوماسية الأخيرة، إلا أنهم لم يروا بعد أي تحسن حقيقي في حياتهم، سواء كانوا يعيشون داخل سورية أو خارجها. كما أنهم لم يروا علامات متجددة على أن العملية السياسية بين السوريين ستستأنف بالفعل وتبدأ في التحرك. ولن نتمكن من القول إن الفرصة الحالية قد اغتتمت إلا إذا تغير هذان الأمران - بناء الثقة على أرض الواقع وعملية سياسية حقيقية.

ومن المفهوم أن هناك تركيزا كبيرا على مسألة اللاجئين السوريين والنازحين داخليا أيضا. وما زلنا نتمسك بمبدأ العودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين ونعززهم. أريد أن أشارك الجميع أصوات اللاجئين السوريين أنفسهم، كما عبرت عنها الدراسات الاستقصائية السنوية التي تجريها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بين اللاجئين في الأردن ولبنان والعراق ومصر. ونشر أحدثها في الأسبوع الماضي. ويخبرنا أن معظم اللاجئين السوريين ما زالوا يأملون في العودة يوما ما، ويأمل عدد كبير منهم في العودة في غضون خمس سنوات. ولكن هذا العام، كما في السنوات السابقة، أشار جزء صغير فقط إلى نيتهم العودة في الأشهر الـ 12 المقبلة. لماذا؟ كان العاملان الرئيسيان اللذان ذكرهما اللاجئون هما الافتقار إلى سبل العيش وفرص العمل، من ناحية، والافتقار إلى السلامة والأمن، من ناحية أخرى. ومن المسائل الأخرى التي تمثل أيضا شواغل رئيسية عدم كفاية الخدمات الأساسية والإسكان من جهة، والمخاوف بشأن الخدمة العسكرية والتجنيد والاعتقال والاحتجاز والمضايقة والانتقام، من جهة أخرى.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وناشد وصول المساعدات الإنسانية عبر جميع الطرائق، سواء عبر خطوط التماس أو عبر الحدود، فضلا عن الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة، بما في ذلك الإنعاش المبكر وسبل العيش.

واسمحوا لي أن أكرر ترحيبي بتمديد الحكومة السورية استخدام معبري باب السلام وباب الراعي لمدة ثلاثة أشهر أخرى للسماح باستمرار المعونة التي تشتد الحاجة إليها من الأمم المتحدة. واسمحوا لي أيضا أن أذكر المجلس بدعوة الأمين العام إلى تمديد تفويض مجلس الأمن بتشغيل الآلية العابرة للحدود لمدة 12 شهرا.

وفي الوقت نفسه، نواصل التشاور مع أوسع طيف من الشعب السوري، بما في ذلك من خلال غرفة دعم المجتمع المدني، التي اجتمعت في جنيف هذا الشهر في شكل مجموعات عمل مواضيعية. وكان جوهر رسالتها هو الحاجة إلى بيئة آمنة وعملية سياسية شاملة ومستدامة، تماشيا مع القرار 2254 (2015)، الأمر الذي من شأنه أن يهيئ الظروف لعودة السوريين إلى ديارهم. إن الحوار السوري - السوري عنصر أساسي لإعادة بناء التماسك الاجتماعي وتحديد أوجه التلاقي التي توحد جميع السوريين. وبالمثل، اجتمع المجلس الاستشاري النسائي افتراضيا هذا الشهر، ويواصل، مع شبكات أوسع من النساء السوريات، نشاطه وإيانا مخاوف جميع السوريين وتطلعاتهم.

في الشهر الماضي، قلت إننا ندخل فترة من التحري والاختبار المتجدد في سياق جديد، مع تعزيز المشاركة الإقليمية والعديد من الأفكار التي كانت مطروحة منذ فترة طويلة، إلى جانب بعض الأفكار الجديدة. وتوجد الآن نقاط مشتركة وملموسة يركز عليها العديد من أصحاب المصلحة ويمكن مناقشتها وتطويرها بشكل مُجد. وإذا بدأ بمعالجة المسائل الموضوعية، ولو بصورة تدريجية، فإن تلك الدينامية الجديدة يمكن أن تخلق الزخم الذي تمس الحاجة إليه. ولذلك، فإنني أتطلع إلى إشراك الأطراف السورية، والأطراف الفاعلة الغربية والعربية وتلك المشاركة في صيغة أستانا، بل وجميع أعضاء المجلس، انطلاقا من روح تعزيز التنسيق والاتساق والتكامل بشأن سورية وتحقيق تقدم

في ذلك تقييم أجرته منظمة العمل الدولية لنحو 170 000 عامل فقدوا وظائفهم. إن الآثار التراكمية لعقد من الحرب والنزاع والفساد والأزمة المالية اللبنانية ومرض فيروس كورونا والعقوبات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والحرب في أوكرانيا تعني أن المستقبل الاقتصادي للسوريين لم يكن أكثر حدة قط. ويجب أن يكون تغيير ذلك أيضا أولوية رئيسية في أي عملية لبناء الثقة.

واسمحوا لي أيضا أن أشدد على الأهمية المتزايدة لاستئناف عملية سياسية موثوقة بين السوريين، بدءا بإعادة عقد اجتماعات اللجنة الدستورية. ولا بد من إيجاد طريقة للتغلب على المسائل غير السورية التي نشأت واستئناف عمل اللجنة ورؤيتها تتطور في اتجاه إيجابي. إنني أقدر أفكار الكثيرين بشأن سبل الخروج من المأزق، ومن الأولويات السعي إلى التصدي للتحديات. ومن هذا المنطلق، فإنني على اتصال وثيق بالسلطات المعنية في جهد متجدد للتغلب على العقبات واستئناف انعقاد اللجنة الدستورية في جنيف.

وفي الوقت نفسه، لا يزال الكثير من السوريين يتأثرون بالعنف. إذ شهد هذا الشهر وحده تبادلا مستمرا لإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون عبر الخطوط الأمامية، وغارات جوية من إسرائيل، وضربات تركية بطائرات بدون طيار، وغارات جوية نسبت إلى الأردن ضد مهربي المخدرات، وأول غارة جوية يشتبه في أنها موالية للحكومة في إدلب منذ أكثر من خمسة أشهر، وهجمات شنتها جماعات إرهابية مدرجة في القائمة.

نعم، هناك مآزق عسكري واسع النطاق، لكن العنف لا يزال يتسبب في مقتل مدنيين من جميع الأطراف، والتصعيد المتجدد للأعمال العدائية ليس مستبعدا. ولا تزال مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في الحفاظ على الهدوء والعمل على وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني ذات أهمية حيوية. ولنتذكر أيضا أن مستوى المعاناة الإنسانية لم يكن أعلى مما هو عليه الآن قط، كما، بلا شك، سيبلغ زميلي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المجلس بعد قليل. وعقد نائب المبعوث الخاص رشيدي اجتماعا لفرقة العمل الإنسانية مرة أخرى

ذلك العنف الجنساني، واحتياجات الصحة العقلية. مع استمرار أزمة المياه، يترصد خطر الإصابة بالكوليرا وغيرها من الأمراض التي تنقلها المياه مع اقتراب الموسم الحار.

وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها بذل جهود واسعة النطاق للاستجابة لأكثر الاحتياجات الإنسانية إلحاحاً. وفي الأشهر والسنوات المقبلة، سيكون الدعم المقدم من المانحين والمجلس حاسماً في تلبية الاحتياجات الأساسية الجارية، بما في ذلك الاستجابة للإنعاش المبكر. وقد قدر التقييم الأولي لاحتياجات التعافي من الزلزال السوري أن هناك ما يقرب من 9 بلايين دولار من الأضرار والخسائر، و 14,8 بليون دولار من احتياجات التعافي على مدى فترة السنوات الثلاث المقبلة. وفي هذا السياق، وعلى الرغم من بيئة العمل الصعبة، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدات المنقذة للحياة وخدمات الحماية للناس في جميع أنحاء سورية، أينما كانوا، بكل الوسائل الممكنة.

وأرحّب بقرار الحكومة السورية تمديد التدابير الطارئة، حتى 13 آب/أغسطس، التي نفذت منذ وقوع الزلازل لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك وصول أفرقة الشحن والإغاثة عبر معبري الراعي وباب السلام الحدوديين. كان هذان المعبران الحدوديان مكملًا حيويًا لعملية الضخمة لنقل المساعدات عبر الحدود عن طريق معبر باب الهوى، مما أدى إلى توسيع نطاق الوصول وخفض التكاليف. وباستخدام المعابر الثلاثة جميعها، قامت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني بسرعة بتوسيع نطاق الاستجابة عبر الحدود. وقد عبرت أكثر من 2 330 شاحنة محملة بالمساعدات من سبع وكالات تابعة للأمم المتحدة إلى شمال غربي سورية منذ وقوع الزلازل.

لقد رحّب الناس داخل سورية بفرصة التحدث مباشرة مع الأمم المتحدة. وأعرب العديد منهم عن شدة مخاوفهم على أنفسهم وعلى مستقبل أطفالهم. وفي شمال غربي سورية، سيقوم العاملون في المجال الإنساني بتوسيع نطاق الخط الساخن ليشمل منع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي استجابة لطلبات الدعم وتلقي الشكاوى والتأكد من أننا نستمع بعناية إلى ما يحتاج إليه المتضررون.

إيجابي، خطوة إثر خطوة وخطة مقابل خطوة، بطريقة متبادلة ويمكن التحقق منها، بما يتفق مع ولايتي في القرار 2254 (2015).

إلى جانب ذلك، حان الوقت لرؤية السوريين ينخرطون في الحوار ويعودون إلى مناقشة مستقبلهم معاً في اللجنة الدستورية. وسأواصل العمل على تيسير التوصل إلى حل سياسي في عملية يقودها السوريون ويمتلكون زمامها وتعيد سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها وتلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مضوي.

السيدة مضوي (تكلمت بالإنكليزية): يجب أن تبقى الأزمة الإنسانية في سورية أولوية عالمية. والأسباب واضحة. بعد 12 عاماً من النزاع، لا تزال الغالبية العظمى من السكان السوريين تواجه تحديات يومية لتلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة والمأوى. إذ يحتاج عدد هائل جداً يبلغ 15,3 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في جميع أنحاء البلد، وهو ما يمثل ما يقرب من 70 في المائة من السكان السوريين.

وللمرة الأولى في تاريخ الأزمة، يعاني الناس في كل ناحية من مناطق سورية من درجة معينة من الإجهاد المرتبط بالعمل الإنساني. ويعاني حالياً نحو 12 مليون شخص - أي أكثر من 50 في المائة من السكان - من انعدام الأمن الغذائي، ويواجه 2,9 مليون شخص آخر خطر الانزلاق إلى الجوع. وبالإضافة إلى ذلك، تظهر البيانات الحديثة أن سوء التغذية آخذ في الارتفاع، حيث وصلت معدلات النقرم وسوء التغذية لدى الأمهات إلى مستويات لم يسبق لها مثيل قط.

وأدى الزلزال إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتدهورة أصلاً. ولا يزال أكثر من 330 000 شخص نازحين، وفقد آلاف آخرون إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وسبل العيش. ولا يزال الوضع حرجاً بالنسبة للأسر التي لا تزال في الملاجئ الجماعية والمخيمات والمستوطنات غير الرسمية. وتتزايد الشواغل المتعلقة بالحماية، بما في

في الموارد المخصصة للاستجابة الإنسانية. تتطلب خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة لعام 2023 مبلغ 5,4 بليون دولار لمساعدة 14,2 مليون شخص في جميع أنحاء سورية، في المناطق التابعة لمختلف جهات السيطرة. وبعد مرور خمسة أشهر على بدء السنة، لم يتم تمويلها إلا بنسبة تقل عن 10 في المائة. إن تداعيات هذا النقص حقيقية للغاية: فبرنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، يحذر من أن 2,5 مليون شخص بالمعدل الحالي يتعرضون لخطر فقدان الغذاء أو المساعدات النقدية اعتباراً من تموز/يوليه فصاعداً.

ونأمل أن يشهد مؤتمر بروكسل السابع القادم، الذي يستضيفه الاتحاد الأوروبي في 14 و 15 حزيران/يونيه، تعهدات سخية ومدفوعات سريعة للتمويل المطلوب لدعم الشعب السوري والبلدان المجاورة التي تستضيف بسخاء هذا العدد الكبير من اللاجئين. وأدعو إلى مزيد من التضامن وزيادة التمويل الإنساني على وجه السرعة لإنقاذ الأرواح ومنع المزيد من المعاناة.

يحتاج السوريون إلى دعم المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى خلال السنوات الـ 12 الماضية. وبينما تتواصل الجهود الرامية إلى تحقيق حل سياسي دائم، يجب أن نكفل جعل الاحتياجات العاجلة للنساء والرجال والأطفال في سورية أولوية - المعونة المنقذة للحياة والإنعاش المبكر - وتزويدها بالموارد والتمويل الكافيين. وهم يعملون على دعم المجلس لمواصلة المسار.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة مضوي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة أفلين.

السيدة أفلين (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لمشاركة قصص ومحنة السوريين المتضررين من أكثر من 12 عاماً من الأزمة.

لقد عدت للتو من سورية حيث سمعت النساء والمعلمين والشباب السوريين يجذّون في مطالباتهم بمستقبل أفضل - مستقبل مليء بالأمل - وحياة كريمة. وغالباً ما تتم مشاركة شهادات السوريين في جميع

لقد كانت الأهمية الحيوية للوصول المستدام عبر الحدود إلى شمال غربي سورية واضحة بالفعل قبل الزلازل. وقد أصبح الأمر أكثر وضوحاً وإلحاحاً الآن. وكما قال الأمين العام، لا غنى عن تمديد تفويض مجلس الأمن للآلية العابرة للحدود لمدة 12 شهراً. إنها مسألة حياة أو موت لملايين الأشخاص في شمال غربي سورية.

ونواصل إحراز تقدم في برامج التعافي المبكر وسبل كسب العيش، مع تقاسم التمويل بالتساوي بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وشمال غربي سورية. وقد أصبح هذا الأمر أكثر أهمية في أعقاب زلازل شباط/فبراير لمساعدة أفراد الشعب السوري على استعادة سبل عيشهم وقدرتهم على توفير حتى الضروريات الأساسية للحياة لأنفسهم ولأسرهم.

إن الوضع في سورية هش للغاية، والاحتياجات كبيرة جداً، والكثير من الأرواح معرضة للخطر لعدم ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام عبر كل وسيلة ممكنة، بما في ذلك البعثات عبر الحدود وعبر خطوط التماس. وفي الشمال الشرقي، اكتملت المهمة عبر خطوط التماس إلى تل أبيب في الأسبوع الماضي. وتعد البعثة الثالثة عبر خطوط التماس إلى منطقة رأس العين - تل أبيب خطوة مرحباً بها. وللأسف، لا تزال الجهود المبذولة لاستئناف البعثات الحيوية عبر خطوط التماس إلى شمال غربي سورية تتأخر. وتمشياً مع القانون الدولي الإنساني، يجب على جميع الأطراف السماح بمرور الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين بسرعة ودون عوائق وضمان حرية تنقل العاملين في المجال الإنساني لأداء عملهم.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء إغلاق المعابر الحدودية بين العراق وسورية في الآونة الأخيرة وتأثيره المحتمل على مواطن الضعف في شمال شرقي سورية. فأني تعطيل لتوافر الضروريات لن يؤدي إلا إلى تعميق الاحتياجات وتفاقم حالة الأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق.

وأكرر أن عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات في سورية أكبر من أي وقت مضى من النزاع. بيد أننا نشهد تضامناً خطيراً

المبادئ ومراعية للنزاعات. وقد أثبتت ذلك جهات فاعلة مثل المجلس النرويجي للاجئين، من بين أخرى، في جميع أنحاء سورية. وبدلاً من الاعتماد على الحلول المؤقتة، حان الوقت الآن لإعطاء الأولوية للوصول المستدام والكرام وفي الأجل الطويل إلى الخدمات الأساسية وتعزيز الاعتماد على الذات والحلول الدائمة.

ومن المؤلم دائماً أن نتذكر فشلنا الجماعي في إحراز تقدم كبير في إيجاد حلول دائمة لملايين النازحين السوريين على مدى أكثر من عقد من الزمان. تعيق الخدمات الأساسية وحقوق الملكية والمخاوف الأمنية الحلول الدائمة للنازحين السوريين.

وسمعت مؤخراً من امرأة عادت إلى ريف دمشق عن عدم قدرتها على تملك منزلها بشكل قانوني في غياب زوجها، بسبب الحواجز القانونية والثقافية المستمرة التي تواجهها. ويمثل ذلك حالة المرأة في جميع أنحاء البلد. ولا تزال هناك العديد من الحواجز الأخرى التي تحول دون العودة إلى سورية، كما أن الظروف ليست مواتية لعودة آمنة ومستدامة.

وقد أثارت الإعلانات والممارسات الأخيرة في البلدان المضيفة مخاوف بشأن الإعادة القسرية للاجئين السوريين وترحيلهم مستقبلاً. ويعزز ذلك مرة أخرى الحاجة الملحة إلى الرصد المنهجي لعمليات العودة من أجل توفير حماية أفضل للعائدين. كما يجب أن تحظى حماية اللاجئين في البلدان المضيفة ومبدأ عدم الإعادة القسرية الآن بالاحترام أكثر من أي وقت مضى. ومن شأن تحسين التمويل المقدم من المانحين، فضلاً عن اتباع نهج سياساتية حكومية مناسبة في البلدان المضيفة وفي سورية، أن يمد النازحين السوريين بالقدرة على الصمود وأن يوفر لهم الحقوق والحماية التي يحتاجون إليها ويستحقونها.

تأتي هذه الجلسة في وقت حاسم بالنسبة لمسارات الوصول على المدى الطويل في سورية. ولن يظل إحراز تقدم نحو تحسين المساعدة والحماية والإنعاش والحلول الدائمة ممكناً إلا من خلال توفير إمكانية الوصول على نحو مستدام وقابل للتنبؤ، بما في ذلك عن طريق تجديد القرار 2672 (2023).

أنحاء سورية مع المجلس النرويجي للاجئين. على سبيل المثال، شاركنا أحد الآباء مؤخراً عدم اليقين الذي تشعر به العائلات والأطفال في المخيمات، قائلاً:

”إن المستقبل في نظر الناس هنا هو أن يعيشوا لآخر اليوم. لا أحد يفكر في الغد. الناس يعيشون كل يوم على حدة“.

وتكافح هذه العائلات باستمرار، مثل أكثر من 15 مليون سوري بحاجة إلى المساعدة، للتعامل مع الأزمات المتعددة التي تواجه البلاد.

لقد تم إطلاع جميع أعضاء المجلس جيداً على الإحصاءات المأساوية التي تقاومت في سورية، وهم يدركون جيداً أن الاحتياجات الإنسانية هي الآن في أعلى مستوياتها في سورية منذ بداية الأزمة. كما أنهم جميعاً يدركون أن الاقتصاد والخدمات العامة على وشك الانهيار بالفعل، مما يدفع بالمزيد من الأسر إلى الفقر. هذه الحقائق معروفة جيداً؛ بيد أن الاستجابة الحالية لهذه التحديات لا تزال قاصرة إلى حد كبير.

لقد مرّ الآن أكثر من ثلاثة أشهر منذ أن دمرت الزلازل أجزاء من سورية وأضافت بعداً آخر من المعاناة إلى الأزمة القائمة. لقد كانت رؤية الصدمة المتفاقمة بصورة مباشرة في حلب بعد الزلازل أمراً لا يطاق.

وكان تمويل المانحين المقدم للإنعاش المبكر في المناطق المتضررة من الزلازل في سورية موضع ترحيب. ومع ذلك، يجب توسيع نطاق هذا الدعم ليشمل جميع المجتمعات المتضررة من النزاع في سورية والتي تحتاج إلى إعادة التأهيل والتعافي. يجب تقديم هذا الدعم للمجتمعات التي ترغب في إرسال أطفالها إلى مدارس آمنة، وتحتاج إلى الحصول على الكهرباء للتدفئة، وتحتاج إلى إمدادات مياه نظيفة ومستدامة ومأوى كريم.

إن دعم المانحين الدوليين للتعافي المبكر وإعادة تأهيل البنية التحتية المدنية هو نداء مستمر يطلقه العديد من السوريين الذين نلتقي بهم يومياً. وبوسعني أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، من منظور برامجي أن من الممكن تنفيذ إعادة تأهيل في الأجل الطويل بطريقة قائمة على

أدلي بهذا البيان نيابة عن البرازيل وسويسرا، القائمتين على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري.

لا يزال الوضع الإنساني في سورية مزمياً. وثمة تحديات خطيرة محسوسة في مختلف جوانب الحياة: انعدام الأمن الغذائي ومحدودية فرص الحصول على المياه وعدم كفاية خدمات الصرف الصحي والاكتظاظ في المأوى والنزوح وعدم كفاية الخدمات الصحية المتاحة، إلى جانب الضغوط الاقتصادية، مما يزيد بشكل كبير من خطر تفشي الأمراض. ويؤدي تكرار النزوح نتيجة للنزاع الذي طال أمده إلى زيادة تقاوم المصاعب التي يواجهها النازحون داخلياً، مما يعوق حصولهم على الخدمات الأساسية.

ونرحب بأن الأمم المتحدة بوسعها أن تواصل تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها من خلال معبري باب السلام والرعي الحدوديين، على النحو الذي أعادت الحكومة السورية مؤخراً الإذن به لمدة ثلاثة أشهر أخرى. فتوسيع نطاق إمكانية إيصال المعونة، الذي سمح بعبور أكثر من 2 000 شاحنة إلى شمال غرب سورية منذ الزلازل، يؤثر إيجاباً على الجهود المبذولة لدعم الشعب السوري. ومع ذلك، ونظراً لارتفاع مستويات الاحتياجات الإنسانية، تظل إمكانية التنبؤ أمراً أساسياً. ويجب مواصلة تنفيذ جميع جوانب القرار 2672 (2023). ونذكر بأنه ينبغي استخدام جميع طرائق المعونة، بما في ذلك الطرائق العابرة لخطوط التماس وعبر الحدود. ونحث جميع الأطراف على إزالة الحواجز التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس وعبر الحدود في جميع أنحاء سورية وضمان وصول عمال الإغاثة دون عوائق. وعلاوة على ذلك، لا تزال مشاريع الإنعاش المبكر حاسمة لاستعادة الخدمات الأساسية.

خلال المناقشة المفتوحة السنوية التي عقدها المجلس في الأسبوع الماضي بشأن حماية المدنيين (انظر S/PV.9327)، شدد المتكلمون على أهمية الامتثال للقانون الدولي الإنساني كوسيلة للتخفيف من الآثار الإنسانية للنزاعات المسلحة وإرساء الأساس لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء على نحو مستدام. فاحترام القانون الدولي الإنساني ليس أمراً

ونرحب بالتقدم المحرز مؤخراً في إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الإجراء التاريخي الذي اتخذته المجلس لتجميد الأصول في نظم الجزاءات وإعادة فتح المعابر الحدودية في سورية. وتوفر هذه التطورات إمكانية حيوية للوصول إلى المحتاجين. ومع ذلك، يجب استكمالها بتجديد الضمانات الإنسانية في نظم الجزاءات والإذن للأمم المتحدة بتوفير الاستجابة عبر الحدود في سورية. وتضمن تلك الآلية استمرارية الاستجابة والشفافية والإشراف وحصول المنظمات غير الحكومية السورية على التمويل. فغرقلة الوصول عبر الحدود تهدد بحرمان 4.5 مليون شخص في شمال غرب سورية من إحدى طرائق المساعدة الفعالة.

ويجب تجديد القرار المتعلق بالعمليات العابرة للحدود لمدة لا تقل عن 12 شهراً وينبغي تمديد اتفاقات الوصول الثنائية وتوسيع نطاقها. كما أن من الضروري زيادة المساعدة المقدمة عبر خطوط التماس بطريقة تستند إلى المبادئ وإزالة العوائق الإدارية. ويجب علينا عدم تسييس طرائق الوصول والاستجابة الإنسانية الأوسع نطاقاً في سورية، مما يسمح لجميع الجهات الفاعلة بالعمل بكفاءة وبطريقة تستند إلى المبادئ.

لقد أضرت القرارات السياسية بالاستجابة في سورية لفترة طويلة جداً، فيما لا يزال الشعب السوري يعاني. فلنستد بشكل جماعي من المكاسب السياسية التي تحققت مؤخراً ونسعى جاهدين من أجل تنفيذ استجابة إنسانية تقوم على احتياجات السوريين وتحفظ كرامتهم بقدر أكبر.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة أفلين على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص ببيدرسن والسيدة غادة الطاهر مضوي على إحاطتهما الشاملتين والمستجدات التي قدماها. كما أشكر السيدة مورغان أفلين على عرضها المتبصر. وأرحب بوفود الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

أحيانا للجوء إليها. ومن المهم للغاية التصدي لتلك المخاطر وإدماج الاحتياجات الخاصة للمرأة في استراتيجيات الاستجابة الإنسانية والسعي إلى تمكينها وحمايتها والاعتراف بدورها الهام في بناء السلام. وفي الوقت نفسه، تولت النساء في سورية مرة أخرى أدوار المسعفين. وقد حان الوقت للإقرار بجهودهن وقدراتهن، وبالتالي تمكينهن من المشاركة بنشاط في البرامج الإنسانية وفي عمليات التفاوض وصنع القرار.

في الختام، نشدد على أهمية أن يظل الواجب الإنساني محور مناقشاتنا. إن مسؤوليتنا المشتركة هي منح الشعب السوري فرصة للخروج من دوامة المعاناة وبناء مستقبل أفضل.

سأتكلم الآن بصفتي الوطنية فيما يتعلق بالجوانب السياسية للنزاع. يصادف هذا العام مرور 12 سنة طويلة ومضنية على بداية الأزمة السورية، وهي نزاع لا يزال مستمراً بلا حل في الأفق. ولا تزال البرازيل مقتنعة بأن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم يتمثل في عملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها وتيسرها الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على السلامة الإقليمية لسورية. ولا يزال الحل العسكري بعيد المنال وضارا بمستقبل سورية.

وفي ذلك الصدد، يظل القرار 2254 (2015) أساسيا. فهو يوفر خريطة طريق واضحة لهذه العملية السياسية. ونعرب عن امتناننا للمبعوث الخاص على جهوده الدؤوبة لتنفيذ أحكامه، بما في ذلك تواصله المستمر مع جميع أصحاب المصلحة. وينبغي أن يكون استئناف حوار مجد يهدف إلى المصالحة أولوية لأصحاب المصلحة هؤلاء. وندعو إلى إعادة انعقاد الهيئة المصغرة للجنة الدستورية، بإرادة سياسية متجددة. وثمة حاجة ملحة أيضا للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار.

وتدين البرازيل جميع أشكال الإرهاب والهجمات التي تشنها القوات الأجنبية. إن الطريق نحو المصالحة مليء بالتحديات، ولكننا نتفق مع المبعوث الخاص في أن معالجة المسائل غير المحسومة يمكن أن تكفل تدريجيا مسارا أكثر ثباتا نحو الحل السلمي.

اختياريا، إنه التزام قانوني. وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية أثناء النزاع المسلح أمر حيوي. والهجمات المتعمدة على الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، مثل المراكز الصحية والمدارس، وتدميرها أمر محظور ويؤثر تأثيرا ضارا على الصحة وسبل العيش، مما يقوض الحماية، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتطرقت المناقشة المفتوحة السنوية أيضا إلى مسألة انعدام الأمن الغذائي. فالنزاعات المسلحة تضعف الشبكات الاجتماعية والاقتصادية وتقوض القدرة على الصمود وتعطل السوق وسلاسل الإمداد، مما يزيد من حدة انعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني أكثر من نصف سكان سورية البالغ عددهم 12.1 مليون نسمة من انعدام الأمن الغذائي. ويتلقى حوالي 5.6 مليون شخص مساعدات غذائية شهرية من برنامج الأغذية العالمي. ومن المؤسف للغاية أنه بسبب النقص الحاد في التمويل وتعطل سلسلة الإمداد، من المرجح أن يضطر برنامج الأغذية العالمي للتوقف عن تزويد مليوني سوري بالمساعدات الغذائية اعتبارا من تموز/يوليه فصاعدا، وهو ما يعادل 40 في المائة من عدد الحالات. ومن أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الضخمة في سورية، فإن الأمم المتحدة وشركاءها بحاجة إلى تمويل كاف لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 ويجب تمويل جميع عناصر الخطة. وهذا أمر هام لبقاء السكان السوريين على قيد الحياة وتحقيق انتعاش مستدام لتعزيز سبل العيش وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية.

وقد أدت الزلازل إلى تفاقم احتياجات الحماية الكبيرة التي كانت قائمة من قبل. ومن الضروري الاعتراف بتلك الشواغل وأخذها في الاعتبار على نحو واف في الاستجابة الإنسانية. ويشمل ذلك قضايا الهوية القانونية والسكن وحقوق الأرض والملكية وحماية الأفراد الضعفاء، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وأولئك المعرضين لخطر العنف الجنسي والجنساني والأطفال.

ومن الأهمية بمكان عدم إغفال احتياجات النساء ومواطن ضعفن المحددة وآليات التكيف المحفوفة بالمخاطر التي يضطرون

المجاورة وتظل ملاذا آمنا للمتطرفين والجماعات الإرهابية. باختصار، لا تزال الأزمة السورية مأساة إنسانية مذهلة وتهديدا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

لقد حاول نظام الأسد بصورة مغرضة الاستفادة من تدفق الدعم الدولي في أعقاب الزلازل لاستعادة مكانته في الساحة العالمية، ولكن مجرد الجلوس إلى نفس الطاولة مع القادة الإقليميين الآخرين لا يحقق شيئا لمساعدة الشعب السوري. وبينما رحبت الولايات المتحدة بإعلان هذا الشهر عن أن الأمم المتحدة ستظل قادرة على الوصول إلى معبري باب السلام والراعي الحدوديين حتى 13 آب/أغسطس، فإن الحقيقة هي أن المعاناة الإنسانية لا تحدث على دورات مدة كل منها ثلاثة أشهر وأن تخفيف حدة الآثار الناجمة عن الدمار الذي سببته الزلازل سيستغرق وقتا أطول بكثير من ثلاثة أشهر أخرى. وإن أراد نظام الأسد مساعدة الشعب السوري، فعليه أن يتحرك فورا ويعلن أنه سيبقي معبري باب السلام والراعي مفتوحين حتى آب/أغسطس 2024 على الأقل أو طالما لزم الأمر.

وحتى لو فعل نظام الأسد الصواب، فهو بصراحة ليس بديلا عن الإجراءات التي يتخذها المجلس الذي يتحمل مسؤولية الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الماسة للشعب السوري. وكما سمعنا، فقد قال الأمين العام إن التمديد لمدة 12 شهرا أمر لا غنى عنه، وهو مسألة حياة أو موت للشعب السوري. ونظرا لحجم استجابة الأمم المتحدة الإنسانية ونطاقها، فإنها تتطلب جداول زمنية أطول للتخطيط والتنفيذ، ولا سيما لمشاريع التعافي المبكر، كما أن وفورات التكاليف المرتبطة بوجود إطار زمني مدته 12 شهرا كبيرة وضرورية أكثر من أي وقت مضى في وقت تتناقص فيه المساهمات الإنسانية، نظرا للاحتياجات العالمية الهائلة.

وبعد الزلزال الذي وقع في شباط/فبراير مباشرة، رأينا مدى عدم كفاية معبر حدودي واحد، نظرا لحجم التحدي الإنساني. ورأينا ما حدث عندما أغلق معبر باب الهوى مؤقتا. فكروا في الأرواح التي كان من الممكن إنقاذها لو تمكنت الأمم المتحدة من استخدام عدة معابر لزيادة

وترحب البرازيل بعودة انضمام سورية مؤخرا إلى جامعة الدول العربية ومشاركتها في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في جدة. وعلاوة على ذلك، فإن موقف الحكومة السورية استجابة للزلازل المأساوية الأخيرة يمكن أن يفتح مجالات أخرى لمزيد من التعاون، وبالتالي الإسهام في إيجاد ديناميات أكثر إيجابية في الملف السوري. وعلاوة على ذلك، ترحب البرازيل بالاتفاق التاريخي الذي وقعته المملكة العربية السعودية وإيران في آذار/مارس بهدف إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. فلربما يسفر الاتفاق عن دينامية جديدة في المنطقة للنهوض بالحوار بوصفه أداة لتعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط.

في الختام، تدعو البرازيل جميع الأطراف إلى وضع احتياجات المدنيين في المقام الأول في إطار السعي إلى إيجاد حل قابل للتطبيق لهذا النزاع الرهيب. وينبغي أن يكون الحفاظ على حياة الإنسان وكرامته في صميم جهودنا. إن الشعب السوري لا يستحق أقل من العيش في بلد ينعم بالسلام والاستقرار والازدهار.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة مضوي على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيدة أفلين وأشكرها على ما قدمته من معلومات واقعية مستكملة عن الاحتياجات على أرض الواقع. ونحن ممتنون على كل ما تفعله جنبا إلى جنب مع العدد الكبير جدا من العاملين في المجال الإنساني لمساعدة الشعب السوري في وقت حاجته.

تركز اهتمام الرأي العام مؤخرا على تطور العلاقات بين سورية وجيرانها، ولكن ذلك يحجب حقيقة بسيطة. فلم يتغير الوضع داخل سورية بشكل جوهري نحو الأفضل. وعلى مدار أكثر من 12 عاما من الحرب وفي أعقاب الزلزال الأخير، وصلت الأزمة الإنسانية في سورية إلى مستويات جديدة. ولا يزال أكثر من 6,8 مليون سوري نازحين داخل سورية وأصبح 5,3 مليون غيرهم لاجئين في البلدان المجاورة. وبينما نتكلم الآن، تواصل سورية تصدير عدم الاستقرار إلى الدول

على ذلك، واصل النظام، إلى جانب روسيا، شن غارات جوية تؤثر على مخيمات النازحين داخليا في شمال سورية. ويجب علينا أيضا أن نضغط على نظام الأسد لتهيئة الظروف لعودة اللاجئين بشكل آمن وطوعي ويحفظ الكرامة. ويجب على البلدان التي استضافت ملايين اللاجئين بسخاء أن تمتنع عن الضغط عليهم قبل الأوان للعودة.

وأخيرا، يجب على المجلس أن يتحدث بصوت واحد بشأن ضرورة عودة النظام السوري إلى اللجنة الدستورية. وإلى أن يتم إحراز تقدم سياسي نحو حل دائم للنزاع، ستبقى الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة قائمة. وبالنسبة لأولئك الذين يلقون باللوم على الجزاءات في الوضع الحالي لسورية، فلنكن جادين. لقد حطم الأسد سورية بحربه الوحشية وانتهاكاته الشنيعة لحقوق الإنسان. وستواصل الولايات المتحدة محاسبة النظام على انتهاكاته، بما في ذلك التعذيب والقتل. ولكن في الوقت نفسه، سنواصل مد يد العون لتوفير المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لأكثر الفئات ضعفا، ونطلب من الآخرين تقديم المزيد. ولا ينبغي إجبار السوريين على العيش يوماً بيوماً، كما سمعنا من السيدة أفلين. وسنواصل العمل مع المجلس وجميع الدول الأعضاء لبناء مستقبل أكثر موثوقية للشعب السوري، ولا سيما النساء والأطفال.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، غانا وموزامبيق وبلدي، غابون.

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ونائبة المدير غادة مضوي على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. كما استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة مورغان أفلين. ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا في جلسة اليوم.

على مدى السنوات الـ 12 الماضية، وسورية في براثن أزمة أمنية وإنسانية تفاقم تأثيرها على السكان بسبب الزلزال الذي ضرب البلد في 6 شباط/فبراير. ويرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بقرار الحكومة السورية تمديد تدابير الطوارئ، بما في ذلك فتح معبرين

إيصال المساعدات إلى شمال غرب سورية على الفور. ومن الآن فصاعداً، يجب أن تتوفر للأمم المتحدة خيارات متعددة للوصول.

ولهذا السبب، ستعمل الولايات المتحدة مع القائمين على الصياغة للحصول على إذن لمدة 12 شهرا باستخدام جميع المعابر الحدودية - باب الهوى وباب السلام والراعي - من خلال قرار لمجلس الأمن في تموز/يوليه. ونشجع جميع أعضاء المجلس على تأييد ذلك القرار، الذي سيوفر الثقة والقدرة على التنبؤ والدعم الذي تمس الحاجة إليه للعاملين في المجال الإنساني والأمم المتحدة والشعب السوري.

وفي الوقت نفسه، نشجع أيضا على إحراز تقدم إضافي في تقديم المساعدة عبر خطوط التماس إلى جميع المناطق في سورية. ونؤيد جميع الطرائق لضمان إيصال المساعدة بأكثر الوسائل كفاءة وأمانا. ونرحب باستكمال عملية التسليم عبر خطوط التماس إلى رأس العين وتل أبيض في 24 أيار/مايو وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في البعثات العابرة لخطوط التماس التي تأخرت طويلا إلى الركبان.

قبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أناقش الحالة السياسية. فقد شدد إعلان جدة الصادر عن مؤتمر قمة جامعة الدول العربية على ضرورة أن يتخذ النظام خطوات فعالة وعملية لحل النزاع بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). ونتوقع من أعضاء جامعة الدول العربية حمل سورية على التقيد بالالتزام بإطار الأمم المتحدة الذي قطعته على نفسها خلال مؤتمر القمة. وتتمثل إحدى الخطوات العملية التي يمكن للنظام اتخاذها في إطلاق سراح المعتقلين في سجنه وفي غرف التعذيب والذين يزيد عددهم على 130 000 شخص وتقديم معلومات عن مصير أولئك الذين اختفوا أو ماتوا. كما تدعو الولايات المتحدة الجهات الفاعلة الأخرى إلى إطلاق سراح المعتقلين ظلما وتقديم المزيد من المعلومات عنهم، بمن فيهم أولئك الذين احتجزتهم الجماعات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة. وعلى الرغم من أن نظام الأسد يدعي أنه مستعد للعمل مع الجهات الفاعلة في المنطقة لاستقبال اللاجئين، إلا أننا لا نرى أي مؤشر على أن النظام ملتزم بإنهاء مضايقاته واحتجازه التعسفي وتعذيبه وسوء معاملته للعائدين. وعلاوة

الأراضي السورية، وإجراء حوار شامل بحسن نية يشمل جميع شرائح المجتمع السوري، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات. لقد أدى تجزؤ الطبقة السياسية في سورية وأزمة الثقة بين مختلف الجهات الفاعلة الرئيسية فيها إلى تقويض فرص تحقيق هذا الحوار الجاري حالياً داخل اللجنة الدستورية، التي أثار هيكلها الشامل للجميع الآمال مع ذلك. ونحث جميع الأطراف على تنحية خلافاتها جانباً في وقت يجب أن تسود فيه الحالة الإنسانية الملحة.

كما نشجع الأطراف الفاعلة الإقليمية على أداء أدوارها وتقديم الدعم في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار. فالالتزام القوي وبحسن نية من قبل البلدان المجاورة أمر أساسي لتحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، نرحب بمشاركة سورية في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي عقد مؤخراً في جدة بالمملكة العربية السعودية. ونؤكد مجدداً على أهمية مراعاة أن القرار 2254 (2015) يظل خريطة الطريق الرئيسية لتحقيق الحل السياسي المنشود للأزمة السورية، وينبغي أن يتم ذلك مع احترام السيادة الوطنية للجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية.

ويساور الأعضاء الأفارقة الثلاثة القلق إزاء استمرار الأعمال العدائية، لا سيما في شمال سورية. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار. ونكرر أيضاً ندائنا إلى جميع أطراف النزاع إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما من خلال كفالة عدم تعرض المدنيين أو الأعيان المدنية للضرر أثناء العمليات العسكرية. ولا يزال الأعضاء الأفارقة الثلاثة يساورهم القلق أيضاً بشأن وجود القوات العسكرية الأجنبية، والتي يمكن أن تقوض الأمن الإقليمي والدولي، ونكرر أنه لا ينبغي استخدام سورية كساحة معركة للمنافسات الجيوسياسية.

وفي الختام، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة دعمهم للسيد بيدرسن في سعيه للتوصل إلى الحل الوحيد الممكن، وهو الحل السياسي، للنزاع الذي يمزق سورية ويدفع شعب البلد أفدح ثمن له. ويجب على جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي بأسره العمل في إطار إنساني بحت، دون أي تسييس، ولصالح الشعب السوري.

جديدين في باب السلام والراعي لمدة ثلاثة أشهر، من 13 أيار/مايو إلى 13 آب/أغسطس. وقد مكنت هذه التدابير وكالات الأمم المتحدة من مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية في شمال غرب سورية إلى السكان المحتاجين. وهذا تطور مشجع بشكل خاص عندما ننظر في أثر الآلية العابرة للحدود. وحتى 23 أيار/مايو، تم نقل حمولة 2285 شاحنة محملة بالمساعدات منذ 6 شباط/فبراير، بمساعدة 7 وكالات تابعة للأمم المتحدة، عبر هذين المعبرين الحدوديين الإضافيين ومعبر باب الهوى. وتم القيام بما مجموعه 106 بعثات عبر الحدود في شمال غرب سورية منذ عبور أول قافلة مشتركة بين الوكالات إلى إدلب في 14 شباط/فبراير.

ومع ذلك، لا يزال إيصال المساعدات عبر الخطوط الأمامية هامشياً. وواصل الأعضاء الأفارقة الثلاثة رصد عمل الأمم المتحدة مع الأطراف عن كثب بهدف عكس مسار ذلك الاتجاه، لأن احتياجات السكان، الملحة والمتنامية باطراد، تتجاوز بكثير القدرات الحالية على الاستجابة. ويجب اتخاذ تدابير استباقية لكفالة عدم تعرض 2,5 مليون شخص لمخاطر انعدام الأمن الغذائي بحلول تموز/يوليه. من المهم التأكيد على أن بعض التحديات التي تواجه سورية تتعلق بالحصول الموثوق به على إمدادات كافية من المياه النظيفة في جميع أنحاء الجزء الشمالي من البلد، على خلفية مرض فيروس كورونا ووباء الكوليرا، فضلاً عن الانهيار التام للخدمات الاجتماعية والأساسية وزيادة المخاوف المتعلقة بالحماية مثل العنف الجنساني والاضطرابات النفسية، لا سيما بين النساء. ويشير الأعضاء الأفارقة الثلاثة باهتمام إلى أن هدف التمويل البالغ 398 مليون دولار للنداء العاجل الخاص بالزلزال الذي ضرب سورية قد تحقق. ونأمل أن يحظى مؤتمر بروكسل السابع لدعم مستقبل سورية والمنطقة، المقرر عقده في 14 و 15 حزيران/يونيه، بدعم دولي مماثل.

وعلى الجبهة السياسية، يجب أن تسود الوحدة الوطنية إذا أريد التوصل إلى حل سياسي يمكن الشعب السوري من استعادة السلام والأمن. والحل السياسي هو الطريق الرئيسي للسلام في سورية. وهو يتطلب وقف الأعمال العدائية، واستعادة سلطة الدولة على كامل

العربية، يواصل زملاؤنا الغربيون ممارسة الضغط على السلطات السورية وبلدان المنطقة، بما في ذلك باستخدام القوة لثنيها عن الدخول في حوار مع دمشق.

وفي هذا السياق، نود أن نشير مرة أخرى إلى السياسة الهدامة للولايات المتحدة، التي يبدو أنه لم يعد يرضيها مجرد ضخ الأسلحة إلى التشكيلات المسلحة غير القانونية التي أنشأتها في منطقتي شرق الفرات والتنف. فوفقاً لمعلوماتنا، بدأت واشنطن في إنشاء ما يسمى بالجيش السوري الحر في محيط الرقة، بمشاركة القبائل العربية المحلية ومقاتلي تنظيم داعش ومنظمات إرهابية أخرى. والهدف واضح، ألا وهو، استخدام هؤلاء المقاتلين ضد السلطات الشرعية للجمهورية العربية السورية لزعزعة استقرار البلد.

ونلاحظ بقلق الضربات الجوية الإسرائيلية المكثفة على الأراضي السورية، بما في ذلك انتهاكها للمجال الجوي للبلدان المجاورة. وخلال شهر نيسان/أبريل وحده، سُئ ما يقرب من 10 غارات عشوائية، لم تدمر البنية التحتية المدنية فحسب - بما في ذلك مطار حلب وميناء اللاذقية - بل قتلت وجرحت أيضاً مدنيين. ونحن ندين أعمال العنف هذه، حيث أنها تنتهك سيادة سورية وجيرانها العرب. ومما يدعو للأسف الشديد أن قيادة الأمم المتحدة لم تصدر أي رد فعل على الإطلاق.

وفي الوقت نفسه، يستمر بلا هوادة إنشاء آليات خاصة عشوائية للتحقيق في حوادث معينة وحماية حقوق الإنسان في سورية، والخطوة التالية هي إنشاء هيكل معني بالأشخاص المفقودين. وهذه الكيانات، التي تدفع مجموعة من الدول في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان إلى إنشائها على نحو غير توافقي، لا تحقق أي قيمة مضافة. فجمع معلومات تنال من حكومة الجمهورية العربية السورية بإيعاز من واشنطن وبروكسل بهدف اتخاذ إجراءات قضائية في المستقبل لا يؤدي إلا إلى جعل إمكانية التسوية السياسية في سورية أبعد منالاً.

وعلى المسار السياسي، نواصل دعم جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص ببيدرسن لدفع عملية التسوية في سورية قدماً في ظل

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المبعوث الخاص غير ببيدرسن، ونائبة المدير غادة مضوي، والسيدة مورغان أفلين على إحاطاتهم.

إن تزايد استعادة علاقات دمشق مع محيطها الإقليمي يكتسي أهمية رئيسية لعملية التسوية السياسية في سورية. ونرحب بالقرار الذي اتخذته مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية في 7 أيار/مايو في دورته الاستثنائية في القاهرة بعودة مشاركة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس الجامعة وفي جميع هياكل الجامعة - ونرحب على وجه الخصوص بمشاركة الرئيس بشار الأسد في مؤتمر قمة الجامعة، بالنظر إلى أن سورية من الدول المؤسسة لها. وجاءت تلك الخطوة التي طال انتظارها نتيجة منطقية لعملية إعادة إدماج سورية في الأسرة العربية، وهو سيناريو ما فتئت روسيا تدعو إليه باستمرار. وقد عملنا لسنوات طويلة مع الجهات الفاعلة الإقليمية وشجعناها على استعادة العلاقات الكاملة مع دمشق.

وقد أظهر قرار مجلس جامعة الدول العربية أن بلدان العالم العربي ترغب في تعزيز تنسيق ما تتخذه من إجراءات لحل القضايا الإقليمية والدولية الراهنة، وأكد مجددا استعدادها لاتباع سياسة مستقلة على الساحة العالمية تستند إلى مصالحها الأساسية. وفي هذا السياق، نأمل أن تزيد البلدان العربية دعمها للجمهورية العربية السورية في مساعيها لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

ساد أيضاً زخم إيجابي في عملية التطبيع بين سورية وتركيا. ففي 10 أيار/مايو، عُقد اجتماع رباعي بصيغة أستانا في موسكو بين وزراء خارجية روسيا وإيران وسورية وتركيا، أكد المشاركون خلاله من جديد التزامهم بسيادة سورية وسلامتها الإقليمية وبمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وشددوا على الحاجة إلى زيادة المساعدة الدولية المقدمة إلى دمشق، بما في ذلك من أجل العودة الطوعية والأمن والكريمة للسوريين إلى وطنهم وجهود الإنعاش بعد انتهاء النزاع.

ولأسف، بدلاً من دعم جهود الأطراف الإقليمية الفاعلة، التي أظهرت بوضوح قدرتها على أن تحل بمفردها المشاكل داخل الأسرة

جمعاء والمنسق المقيم الجديد في سورية، السيد آدم عبد المولى، تقديم تقرير عن أثر القيود الانفرادية على الحالة الإنسانية في البلد بدون إبطاء. وتزداد أهمية هذا الأمر نظرا لأن سلف السيد عبد المولى كرر تأكيد ذلك الالتزام خلال جولة نيسان/أبريل من الحوار التفاعلي غير الرسمي بشأن سورية.

إن قرار الحكومة السورية غير المسبوق بفتح معبرين حدوديين مع تركيا في باب السلام والراعي، بالإضافة إلى معبر باب الهوى، ثم تمديد القرار لمدة ثلاثة أشهر حتى 13 آب/أغسطس، وفقا للقرار 2672 (2023)، لم يلق للأسف التقدير الواجب. بل على العكس من ذلك، يبدو كما لو أن هذا القرار قد قوض احتمالات وصول الإمدادات الإنسانية من دمشق إلى مناطق المتمردين في شمال غرب سورية. فمنذ تموز/يوليه 2021، لم تتمكن سوى 10 قوافل من عبور خطوط التماس إلى إدلب، وكان آخرها في أوائل كانون الثاني/يناير، وبالتالي لم تمر أي قوافل منذ الزلزال المدمر. وقد أرسل ما مجموعه 152 شاحنة فقط. ومن المقلق جدا أن يحدث هذا على الرغم من الاحتياجات الملحة للسكان في المناطق المتضررة.

ولم تتخذ قيادة الأمم المتحدة أيضا أي إجراء. وفي الوقت نفسه، سمعنا مرارا من الأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في بيانات مؤيدة للآلية العابرة للحدود عن واجب أخلاقي يجب علينا أدائه حفاظا على الآلية. وهو واجب أخلاقي غريب إلى حد ما، بالنظر إلى أنه لا ينطبق إلا على الإرهابيين المتحصنين في إدلب. أما بالنسبة لبقية البلد، فلا وجود لهذا الواجب الأخلاقي.

وفي الوقت نفسه، دخلت أكثر من 1 700 شاحنة من تركيا عبر ثلاث نقاط تفتيش بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل، في حين أرسلت الأمم المتحدة إلى ذلك الجيب أكثر من 100 بعثة مشتركة بين الوكالات. كما جمع النداء الإنساني الطارئ الذي وجهته الأمم المتحدة من أجل منطقة شمال غرب سورية، التي لا تخضع لسيطرة دمشق، مبلغا ضخما بلغ 400 مليون دولار لـ 5 ملايين شخص، وقد تم تمويله بالكامل بالفعل.

امتنال صارم للقرار 2254 (2015) وبدون أي تدخل خارجي. وفي هذا الصدد، نرى أن من المهم أن يتقيد المبعوث الخاص تقيدا صارما بولايته، التي تقوم على تيسير الحوار بين السوريين، ونؤمن بأن اللجنة الدستورية هي الصيغة المثلى لهذا الحوار. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن القرارات المبدئية بشأن معايير الجولات المقبلة من المشاورات بين السوريين ينبغي أن يتخذها السوريون أنفسهم.

إننا نتفق مع التقييم المثير للقلق الذي يفيد أن الحالة الإنسانية في سورية، التي تفاقمته بسبب الزلزال الذي وقع في شباط/فبراير، مستمرة في التدهور. لقد تفاقمَت الاحتياجات الحالية لـ 15 مليون شخص بسبب الدمار الواسع النطاق وموجة جديدة من النازحين داخليا، بالإضافة إلى أزمات الوقود والمياه وتغشي الكوليرا. وفي الوقت نفسه، تعاني الأمم المتحدة من نقص شديد في الأموال اللازمة حتى لأبسط العمليات. فلم يتم تمويل إلا 9 في المائة فقط من خطة الاستجابة الإنسانية السنوية لسورية عن الأشهر الخمسة من عام 2023 فيما يتعلق بالمناطق التي تسيطر عليها دمشق. وسيتربط على ذلك جملة أمور، من بينها أن برنامج الأغذية العالمي سيضطر لخفض عدد المشمولين بالمعونة الغذائية التي يقدمها بنسبة 70 في المائة.

ونود هنا أن نخطب المدافعين عن الآلية العابرة للحدود التي عفا عليها الزمن، والذين ما فتئوا يدعون بحماس إلى تمديدتها لمدة عام. إنهم يقولون إنه من الضروري التخطيط على المدى البعيد لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية، ولكن كيف يمكن للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وضع أي خطط للأراضي التي تسيطر عليها الحكومة فيما تعاني الخطة الإنسانية لدمشق من نقص كارثي في التمويل؟ ولذا، فإن حججهم تشكل ابتزازا سافرا وانتهاكا جسيما لجميع المبادئ الإنسانية ومثالا صارخا آخر للمعايير المزدوجة.

وعلاوة على ذلك، فإن المشاكل الناجمة عن نهب الولايات المتحدة للحبوب والموارد النفطية السورية، فضلا عن الجزاءات الانفرادية غير القانونية التي تتخذها كتلة الدول الغربية التي تخنق اقتصاد البلد، لن تختفي. ولذلك، نناشد مرة أخرى قيادة الأمم المتحدة

شوهه النزاع. ومن ثم، فليس من المستغرب أن أقل من سوري واحد من بين كل 10 سوريين يريد العودة إلى سورية طوعا اليوم.

وكما سمعنا، فإن الاحتياجات الإنسانية لسورية هي الأكبر في العالم، والحالة تزداد سوءاً، بما في ذلك في أعقاب الزلزال. ونشيد بجميع المانحين الذين يقدمون معونة لا غنى عنها. ونجلّ الجهود الدؤوبة التي يبذلها عمال الإغاثة المحليون والدوليون - وقد أعطتنا السيدة أفلين لمحة عما يلزم لمساعدة السوريين في الوقت الحاضر - الذين يتابعون مهمتهم النبيلة المتمثلة في مساعدة الجميع حيثما أمكن ذلك في سورية وتوفير شريان حياة لهم، وخاصة النساء والأطفال. إن تمديد عمل المعبرين الحدوديين في باب السلام والراعي حتى آب/أغسطس هو اعتراف واضح بالضرورة الحيوية لوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع السوريين. ونحث النظام السوري على إبقاء المعابر مفتوحة ما دامت هناك حاجة إليها. نعتقد أن الإذن للعمليات العابرة للحدود عبر باب الهوى لا يزال لا غنى عنه لتأمين وصول المساعدات الإنسانية وتوفير المساعدات المنقذة للحياة لأكثر من 4 ملايين شخص في شمال غرب سورية.

لقد اختفى قسراً أكثر من 130 000 سوري حرموا تعسفياً من حريتهم. وما فتئت ألبانيا تسلط الضوء على تلك المسألة البالغة الأهمية في المناقشات الشهرية في مجلس الأمن، وتطلب اتخاذ إجراء ملموس بشأنها. ونرحب بمشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة بشأن إنشاء مؤسسة جديدة لتحديد أماكن وجود المفقودين. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاعتراف بالطابع الإنساني البحت لتلك المبادرة والامتناع عن أي شكل من أشكال التسييس. فهدفها الوحيد هو توفير إجابة لجميع السوريين الذين ما زالوا لا يعلمون شيئاً عن أحبائهم، وما هي حالتهم، لدفن أولئك الأحباء بطريقة تصون الكرامة. وتلك مسائل ينبغي أن نتفق عليها جميعاً، وينبغي ألا نستسلم أبداً لإغراء تسجيل نقاط سياسية على حساب المظلومين.

ونعلم جميعاً أن المأساة السورية ستستمر في الكشف أمام أعيننا إذا لم تكن هناك عملية سياسية مناسبة وحقيقية وشاملة للجميع. إن

تنتهي في 10 تموز/يوليه ولاية الأمم المتحدة لاستخدام الآلية العابرة للحدود في مجال المساعدة الإنسانية، كما سبق أن ذكرت. ولا نرى أي سبب على الإطلاق لتمديدتها. فقد أثبتت الأمم المتحدة بالفعل أنه يمكنها، من خلال التواصل والتنسيق مع الحكومة الوطنية، أن تعمل بدون قرار من المجلس، وهو ما ينبغي أن يتوقف في نهاية المطاف. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حان الوقت للتعامل مع مسألة عودة اللاجئين السوريين بطريقة عملية.

وفيما يتعلق بموضوع اللاجئين، من المقرر عقد ما يسمى بمؤتمر المانحين من أجل سورية في بروكسل في حزيران/يونيو. ومرة أخرى، لم تُوجه الدعوة إلى ممثلي السلطات السورية. وفي واقع الأمر، يواصل الغرب تجميد أزمة اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة، مما يجبر الناس على العيش في خيام حتى في فصل الشتاء. وما نتوقه حقيقة من المانحين هو مد يد العون في معالجة المسائل الداخلية للبلد وبناء احتياطات للتنمية المستقلة وترميم البنية التحتية الأساسية على أقل تقدير. ويجب أن تستند الجهود الرامية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية لسورية إلى مصالح الشعب السوري وأن تكون من دون شروط مسبقة.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص

بيدرسن والسيدة مضوي والسيدة أفلين على ملاحظاتهم.

نحن الآن في السنة الثالثة عشرة من النزاع السوري المأساوي. وقد قُتل أكثر من 500 000 سوري، وأصبح نصف عدد سكان البلد قبل الحرب نازحين، وتشير تقارير موثوقة إلى أن 90 في المائة من السوريين أصبحوا الآن معدمين وأن معظم البنية التحتية مدمرة. وكما سمعنا، فإن الاقتصاد في حالة خراب. ويحتاج ملايين السوريين إلى مساعدة عاجلة، حيث يعيش مئات الآلاف منهم في خيام مؤقتة. ولا يزال أكثر من 100 000 شخص في عداد المفقودين أو مختفين قسراً أو محتجزين أو مفقودين. ولم يتوقف العنف، بما في ذلك من جانب الجماعات الإرهابية. وعلى الرغم من ظروفهم المحفوفة بالمخاطر، يتعين على ملايين اللاجئين الآن التعامل مع مصدر قلق آخر، وهو شبح العودة القسرية وغير الكريمة إلى سورية، البلد الذي

والاجتماع الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر في عمان فيما بين وزراء خارجية سورية والأردن والمملكة العربية السعودية ومصر والعراق. وفي ظل الديناميات الإقليمية المتغيرة، يبقى المهم هو أن تتخذ الحكومة السورية إجراءات محددة لتحسين الحالة الإنسانية وتنفيذ التزاماتها بموجب القرار 2254 (2015). وفي ذلك الصدد، ستواصل اليابان دعوة الحكومة السورية مباشرة إلى اتخاذ إجراءات بناءة وملموسة.

لا يزال السوريون في حاجة ماسة إلى المعونة. وبالإضافة إلى الدمار الذي خلفته الحرب، لا يزال الكثيرون يعانون من الأضرار التي سببتها الزلازل التي وقعت في وقت سابق من هذا العام. أعلنت اليابان مؤخرًا عن تقديم مساعدات إضافية بقيمة 14,3 مليون دولار لبناء القدرة على الصمود في وجه الزلازل من خلال إجراء تقييمات للأضرار التي لحقت بالمباني وترميم البنية التحتية الحيوية في حلب، واللاذقية. واليابان، بوصفها بلدًا عانى من العديد من الزلازل في الماضي، تتفهم حقًا مشاعر السوريين المتضررين، وهي مستعدة للنظر في تقديم مساعدة إضافية تلبي الاحتياجات على أرض الواقع. وسيكون من الحيوي كفاءة وصول المساعدات الإنسانية بسلاسة إلى المناطق المدمرة. وفي ذلك السياق، نرحب بتمديد الحكومة السورية لمدة ثلاثة أشهر لموافقتها على المعبرين الإضافيين في باب السلام والراعي لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، بما في ذلك الإغاثة من الزلازل. وينبغي تمديد القرار 2672 (2023) بشأن آلية المعونة عبر الحدود مرة أخرى في تموز/يوليه حتى يمكن استمرار جميع طرائق المعونة، بما في ذلك التعافي المبكر والمساعدة عبر خطوط التماس. وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، ينبغي أن نواصل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب السوري.

لا ينبغي منح الحكومة السورية حصانة عما فعلته بشعبها، حتى في ضوء الديناميات الإقليمية الجديدة. ويصدق ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين، حيث أن مصير أكثر من 100 شخص لا يزال مجهولًا. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، استمعت

السبب الجذري لكل المعاناة في سورية سياسي ولا يمكن تخفيفها إلا من خلال حل سياسي عادل ودائم. ونأسف للمأزق الذي تشهده اللجنة الدستورية وافتقار النظام الواضح إلى حسن النية فيما يتعلق بتمكين الانتقال السياسي الذي تحتاجه سورية بشدة، تماشيًا مع القرار 2254 (2015)، الذي لا يزال بدون تنفيذ بعد ما يقرب من عقد من الزمان، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص.

قبل بضعة أسابيع، أعيد قبول سورية في جامعة الدول العربية. ونود الظن أن النظام لن ينظر إليها على أنها تنازل، أو قبول بأن استراتيجية الأرض المحروقة في الحرب قد نجحت، بل على أنها يد يمدّها جيرانه العرب إلى كل الشعب السوري. ويحدونا أمل صادق في أن يساعد التطور الجديد على إيجاد زخم جديد وتهيئة الظروف للتنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015)، حتى نتمكن من رؤية بداية انتقال بقيادة سورية نحو سورية حرة وديمقراطية ومزدهرة لجميع السوريين. وفي رأينا، سيتطلب ذلك أن يلتزم النظام بجدية بالإصلاحات السياسية، وأن يتحمل المسؤولية عن جرائم الحرب، وأن يضمن العودة الآمنة لنحو 6 ملايين لاجئ، وأن يفكك شبكة إنتاج المخدرات وتهريبها التي حولت سورية إلى دولة مخدرات، مع ما يترتب على ذلك من آثار إقليمية خطيرة. وسيساعد ذلك البلد وإعادة إعماره. لا نزال نعتقد أن العدالة والحقوق لا غنى عنها لضمان سلام دائم في سورية وفي كل مكان. وبالتالي، فإن وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة، من خلال ضمان محاسبة مرتكبيها على انتهاكاتهم، سيضع الأسس للمصالحة ومستقبل مختلف عن الماضي الرهيب في سورية وأفضل منه.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر المبعوث

الخاص بيدرسن والسيدة مضوي والسيدة أفلين على إحاطاتهم.

لقد تغيرت السياسة في المنطقة بشكل ملحوظ مع قرار جامعة الدول العربية بإعادة قبول سورية وسط انخفاض التوترات في الشرق الأوسط. وتقدر اليابان الجهود التي تبذلها البلدان العربية لتحسين الحالة في سورية، ولا سيما مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في جدة

وإزاء تلك الخلفية تشيد مالطة بعمل الأمم المتحدة في التوصل إلى اتفاق مع النظام السوري في دمشق لتمديد فتح المعبرين الحدوديين أمام المساعدات الإنسانية في باب السلام والرعي لمدة شهرين آخرين. كما أننا نتطلع إلى عقد مؤتمر بروكسل السابع حول دعم مستقبل سورية والمنطقة في 15 حزيران/يونيه، ونأمل أن يسهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات الإنسانية لسورية. ومع اقتراب شهر تموز/يوليه، نأمل أن نرى اتفاقاً في المجلس على تمديد الآلية العابرة للحدود في باب الهوى. يحتاج الشعب السوري والعاملون في المجال الإنساني الذين يدعمونه إلى القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى البلاد وفي جميع أنحاء بشكل ثابت ويمكن التنبؤ به.

إن العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة وفقاً للقرار 2254 (2015) هي السبيل الوحيد للمضي قدماً، ونحن نؤيد إعادة عقد اللجنة الدستورية في جنيف. وإحراز التقدم في ذلك يتطلب جهداً متعدد الأطراف ومنسقاً وشاملاً يُشرك أيضاً المجتمع المدني السوري والنساء من بناء السلام. فلا يمكن لطرف بمفرده أن يضمن حلاً سياسياً أو أن يحقق سلاماً عادلاً ودائماً. وفي غضون ذلك، يجب ألا ينسى المجلس أن حياة الملايين من السوريين قد تمزقت وتغيرت إلى الأبد بسبب أفعال نظام الأسد على مدى السنوات الـ 12 الماضية. ويجب ألا ننسى معاناتهم المستمرة. يجب ألا ننسى المختفين قسراً أو أولئك الذين ما زالوا محتجزين تعسفياً. وفي هذا الصدد، تدعم مالطة عمل جميع الآليات المصممة لتحقيق العدالة والمساءلة في سورية عن الفظائع التي ارتكبت خلال العقد الماضي. ونحيط علماً بتوصية الأمين العام بأن تنشئ الجمعية العامة مؤسسة جديدة لمعالجة مسائل الاحتجاز التعسفي المستمر والأشخاص المفقودين وحالات الاختفاء القسري.

وبينما تدخل سورية مرحلة تتسم بتغيير كبير يجب على المجلس أن يكون ثابتاً في دعم عمل المبعوث الخاص وضمان ألا يشبه مستقبل سورية ماضيها القريب المخيف والعنيف.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ونائبة المدير مضوي على إحاطتهما. كما أنني استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني.

اليابان إلى النداءات، بما في ذلك من الأمين العام ومبعوثه الخاص، لإنشاء مؤسسة مستقلة لتحديد مصير المفقودين. ونؤيد أهداف هذه المؤسسة ومستعدون للمشاركة البناء لضمان أن تكون فعالة وخاضعة للمساءلة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ونائبة المدير مضوي والسيدة أفلين على ملاحظاتهم اليوم. إن شهاداتهم لتذكير واقعي بالاهتمام الذي يجب أن نستمر في إيلائه لسورية.

وكما سمعنا للتو من مقدمي الإحاطات، فإن عمق وحجم الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء سورية بالكاد يمكن أن يستوعبهما العقل. إذ لا يزال الملايين من الرجال والنساء والأطفال السوريين يعانون في النزاع الوحشي. وفي الوقت نفسه، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني محاولة تلبية الاحتياجات الهائلة جداً داخل سورية، على الرغم من الموارد المتواضعة المخصصة لهم والتحديات الكبيرة التي يواجهونها في سياق معقد لحالة طوارئ إنسانية.

وكما قلنا مرات عديدة من قبل، فإن الأزمة في سورية هي أولاً وقبل كل شيء أزمة حماية. فنصف سكان سورية لا يزالون يعانون من الجوع، مع ارتفاع معدلات سوء التغذية. ويعاني أكثر من 600 طفل دون سن الخامسة من النقص بالفعل، مما يجعلهم يعانون من أضرار جسدية ونفسية لا رجعة فيها. وحوالي 55 000 شخص عالقون في الكارثة المتصاعدة لمخيم الهول في شمال شرق سورية، حيث يقدر أن ثلثي أطفال المخيم دون سن الخامسة. ولا يحصل سوى نصف النساء الحوامل والأمهات الجدد في جميع مخيمات النازحين على خدمات صحة الأم والرعاية الطارئة، في حين يحتاج 8,5 ملايين شخص إلى المساعدة نتيجة للعنف الجنساني، كما أن ما يسمى بمخيمات الأرامل في الجزء الشمالي الغربي من البلد مهملة إلى حد كبير ولا تحظى بالاهتمام. ومع عدم وجود خطة أو استراتيجية واضحة في الأفق لإعادة التأهيل أو الإعادة إلى الوطن أو العودة، فإننا نشهد جيلاً ضائعاً من النساء والأطفال يزداد حجمه أمام أعيننا.

السيدة جارو - دارنو (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد غير بيدرسن والسيدة مضوي والسيدة أفيلين على إحاطاتهم.

وأود أن أركز على نقطتين. إن التبرئة غير المشروطة لبشار الأسد لن تحقق السلام الدائم الذي يطمح إليه السوريون. إن نظامه وحلفاءه مسؤولون عن حرب ذات عواقب غير مسبوقة - فهناك أكثر من 500 ألف قتيل وأكثر من 130 ألف مفقود، وتم تشريد 12 مليون سوري، واستخدام النظام للأسلحة الكيميائية ضد السكان في تسع مناسبات على الأقل. وبالإضافة إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سورية، وثقت الأمم المتحدة الاستخدام المنهجي للتعذيب والعنف الجنسي في مراكز الاحتجاز على يد النظام. وبالإضافة إلى كونه على رأس منظومة فساد واسعة النطاق فإن هذا النظام والمليشيات الإيرانية هي الآن المنتجون والمصدرون الرئيسيون في العالم لمخدرات الكبتاغون، مما يجعل سورية قلب تجارة مخدرات عالمية تبلغ أرباحها البلايين وتشكل مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة بأسرها.

وإزاء تلك الخلفية، كما ذكرنا وزير خارجيتنا في 23 أيار/مايو، تظل مكافحة الإفلات من العقاب أولوية بالنسبة لفرنسا. فيجب محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية على أفعالهم. وقد تم تصميم الجزاءات الأوروبية خصيصا من أجل تضيق مساحة المناورة لمرتكبي مثل هذه الجرائم، وكذلك مصادر تمويل الجهاز السوري القمعي.

وبالنسبة لفرنسا، لا يمكن أن تكون هناك عودة دائمة إلى الاستقرار في سورية والمنطقة دون حل سياسي يلبي التطلعات المشروعة لجميع السوريين ويمكنهم من العيش بسلام في بلدهم. ومعايير هذا الحل معروفة. فلقد اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2254 (2015)، الذي يرسى الأساس للسلام الدائم الذي يتطلع إليه السوريون. والنظام يتجاهل خارطة الطريق هذه، ويرفض تقديم أي التزام على الجبهة السياسية. وفي سياق هذه العرقلة المتعمدة، نكرر دعمنا الكامل للوساطة التي يقودها غير بيدرسن وسوف نستمر في مطالبنا فيما يتعلق بالعملية

لقد أُعيد مؤخرا قبول سورية في جامعة الدول العربية، مما يمثل أول لم شمل لها مع الأسرة العربية منذ 12 عاما. وهذا لا يعطي زخما جديدا للبلدان العربية لاكتساب القوة من خلال التضامن فحسب، بل يتيح أيضا فرصة جديدة للتوصل إلى تسوية سياسية للقضية السورية. وبوصف الصين صديقة مخلص للبلدان العربية فإنها ترحب بذلك التطور وتثني عليه. نأمل أن تتمكن جميع الأطراف من الاستفادة من هذه الفرصة لتعزيز الحوار ودعم عمل المبعوث الخاص بيدرسن بشكل فعال من أجل دفع العملية السياسية في سورية حتى تتمكن من إحراز تقدم في أقرب وقت ممكن. وما فتئت الصين تؤيد تضامن البلدان العربية وتنشيطها، بينما تؤيد بنشاط عودة سورية إلى جامعة الدول العربية وإشراك الأطراف المعنية من خلال القنوات الخاصة بها. وينبغي للبلدان خارج المنطقة أن تحترم بالكامل إرادة دول المنطقة وشعوبها، وأن تمتنع عن عرقلة عملية الحوار والمصالحة بين بلدان الشرق الأوسط، وأن تسعى جاهدة إلى تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية.

وترحب الصين بتمديد الحكومة السورية لاستخدام المعبرين الحدوديين في باب السلام والراعي مرة أخرى. وفي الوقت نفسه ندعو الطرف الذي يسيطر على شمال غرب سورية إلى التوقف عن عرقلة عمليات تقديم المعونة عبر خطوط التماس. وينبغي للأمانة العامة أن تقدم تقارير شاملة ومفصلة إلى مجلس الأمن عن الصعوبات المحددة التي تواجه عمليات تقديم المعونة عبر خطوط التماس وأن تقترح حولا. ويتعين على إسرائيل أن توقف فورا الهجمات على جميع المنشآت المدنية في سورية، بما في ذلك مطاراتها. إن إمدادات الطاقة تشكل عقبات تعوق الإغاثة الإنسانية والتعافي الاقتصادي في سورية ويجب تعزيزها كأولوية للتعافي المبكر. ولا تزال المتفجرات من مخلفات الحرب تتسبب في وقوع إصابات بين المدنيين في سورية، وينبغي إدماجها في عملية التعافي المبكر في أقرب وقت ممكن. إن الجزاءات غير القانونية والانفرادية تشكل عقبة كبيرة أمام التعافي الاقتصادي وتحسين سبل العيش في سورية ويجب رفعها فورا ودون قيد أو شرط وبشكل كامل.

تنوه إكوادور بما أبدته الحكومة السورية من إرادة سياسية للإبقاء على معبري باب السلام والراعي الحدوديين مفتوحين، فهو قرار سيسمح باستمرار توزيع المساعدات الإنسانية في شمال غرب سورية. ونعرب عن اعتزامنا تأييد تجديد الولاية المنصوص عليها في القرار 2672 (2023) لإبقاء معبر باب الهوى الحدودي قيد التشغيل، ومن ثم كفالة استمرار تمكين وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية من الوصول إلى من يتوقف بقاؤهم على المساعدات الإنسانية.

يساور وفد بلدي القلق إزاء استمرار الهجمات العنيفة التي تعرض حياة المدنيين وسلامتهم للخطر وتدمير الهياكل الأساسية الاستراتيجية الضرورية لكسب العيش، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. فلا يزال عدد الغارات الجوية والتوغلات البرية وعمليات القصف والهجمات الصاروخية في تزايد.

وتشجب إكوادور أي استخدام عشوائي للعنف وتصر على حث الأطراف على إسكات أسلحتهم. ونؤكد من جديد ضرورة ألا نتخلى عن الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي مستدام وشامل للجميع للأزمة في سورية. وتضطلع البلدان المجاورة والمجتمع الدولي بدور حاسم في تحقيق هذا الهدف. ونشجع المبعوث الخاص بيدرسن على مواصلة المفاوضات من أجل تشجيع بلدان المنطقة والشركاء الاستراتيجيين على بذل مساع حثيثة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والإقليمية، وفقا للقرار 2254 (2015).

ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي تضطلع به أفرقة الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة في الميدان. ونشيد على وجه الخصوص بنتائج مشاريع الإنعاش المبكر ودعم سبل كسب الرزق والمنح النقدية، التي أسهمت مجتمعة في تحسين الظروف المعيشية لمليون شخص.

ومع ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية في تدهور. وتحذر الإحصاءات الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أن هناك 4,1 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في شمال غرب سورية و 3,3 ملايين شخص معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي وأن أكثر من مليون طفل مهددون بعدم إعادة إدماجهم في نظام التعليم.

السياسية. يجب على النظام أن يقوم بمبادرات ملموسة حتى يمكن البدء بعملية سياسية حقيقية.

إن غياب الحل السياسي يزيد من معاناة السوريين. والوضع الإنساني في سورية كارثي أساسا لأن النظام ارتكب جرائم واسعة النطاق بحق المدنيين لأكثر من 12 عاما. وقد اغتتم النظام الفرصة التي أتاحتها زلازل 6 شباط/فبراير لمحاولة صرف الانتباه الدولي عن انتهاكاته، وزادت الزلازل من تفاقم الوضع المتدهور أصلا. يجب علينا أن نضمن إيصال المعونة باستخدام جميع الوسائل المتاحة لنا. إننا ندعو إلى تمديد استخدام معبر باب الهوى في تموز/يوليه لمدة 12 شهرا. وقد أظهرت الزلازل أيضا أنه من الضروري وجود عدة معابر حدودية من أجل إيصال المعونة بأكبر قدر ممكن من الفعالية. فلا تزال العمليات الإنسانية في سورية معقدة بسبب تشرد البلد وطبيعة النظام.

ولا تزال الاحتياجات الإنسانية هائلة. لقد كان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه منذ بداية النزاع الجهات الرئيسية المانحة للمساعدات الدولية للمتضررين من النزاع في سورية. وسيعقد مؤتمر بروكسل السابع حول دعم مستقبل سورية والمنطقة في 21 حزيران/يونيه لحشد المجتمع الدولي مرة أخرى والوفاء بالتزامنا، لا سيما فيما يتعلق باستضافة اللاجئين. إن مستقبلهم يكمن في سورية. ومما يؤسف له أن سياسة النظام النشطة في الهندسة الديموغرافية والعقبات السياسية والاقتصادية والأمنية العديدة التي لا تزال تُوضع في طريق اللاجئين تجعل أي عودة كريمة وأمنة وطوعية إلى سورية مستحيلة في الوقت الحاضر.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر المبعوث

الخاص، غير بيدرسن، ونائبة مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة غادة مضوي، على إحاطتيهما. وأشكر بصفة خاصة السيدة مورغان أفيلين، ممثلة المجتمع المدني، على المعلومات التي قدمتها. وأرحب أيضا بحضور الممثلين الدائمين لسورية وتركيا وإيران في هذه القاعة.

العربية. ونؤكد هنا أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لتجاوز الأزمة السورية وأن عودة سورية إلى الجامعة العربية هي نقطة البداية وخطوة هامة في مسار السلام بقيادة عربية وبتنسيق وثيق مع المبعوث الخاص والأمم المتحدة.

ولأول مرة في تاريخ هذه الحرب المدمرة التي عصفت ويلاتهما بسورية، تلوح في الأفق تطورات على المسار السياسي تبعث على الأمل في إحراز تقدم فيه، وذلك نتيجة أخذ الدول العربية بزمام المبادرة، الأمر الذي يقتضي من كافة الجهات الفاعلة دعم هذه الجهود وتعزيزها بنهج واقعي يهدف في الدرجة الأولى إلى إنهاء الحرب وإحلال السلام ومعالجة التداعيات الإنسانية والأمنية والسياسية للحرب على سورية والمنطقة والعالم. كما نأمل أن تسهم مختلف هذه الجهود الإقليمية والدولية في إرساء الأمن والاستقرار في سورية، وبما يحفظ استقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

وفي سياق تطلعنا إلى مستقبل أفضل لسورية، نؤكد على ضرورة الاستمرار في إحراز تقدم ضد تنظيم داعش، خاصة في ظل انخفاض وتيرة هجماته خلال الأشهر الماضية. فهذا التنظيم لن يتوقف عن سعيه للاستيلاء على الأراضي ونشر العنف والأفكار المتطرفة، ليس فقط في سورية وإنما في المنطقة برمتها.

وانتقالا إلى الملف الإنساني، علينا أن ندرك حين نناقش الأزمة الإنسانية أنها متجذرة على نحو يتطلب حلول مستدامة لمعالجتها. ورغم الجهود الدولية، فإن مستوى الاحتياجات على الأرض يفوق بكثير حجم المساعدات. فوفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يعيش اليوم أكثر من 90 في المائة من السكان تحت خط الفقر. ولهذا، نؤكد مجددا على ضرورة التركيز على مشاريع الإنعاش المبكر وإعادة إعمار البنية التحتية وتأهيل المرافق العامة، مع بحث السبل لإنعاش الاقتصاد. ونرحب هنا بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية للتخفيف من حدة الأوضاع الإنسانية، والتي تشمل تحديد إيصال المساعدات عبر معبري الزاوي وباب السلام لمدة ثلاثة أشهر إضافية استجابة للاحتياجات المتزايدة جراء الزلزال.

وكما هو الحال في أي نزاع، تتحمل النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والفيتان والفيتات تأثيرا غير متناسب للأزمة الإنسانية وعواقبها على صحتهم البدنية والعقلية.

ونلاحظ بجزع عدد الأشخاص الذين شردوا نتيجة للحرب والذين زادت حالتهم سوءا عقب الزلزال. فليس لدى حوالي 350 000 سوري سكن دائم ولا تهئى الملاجئ الظروف اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار. ونشعر بالقلق أيضا حيال المشاكل التي تواجهها العائلات السورية والاحتياجات التي تلزمها في سعيها لمعرفة مصير ومكان وجود أقاربها المفقودين والمحتجزين بصورة تعسفية. وسيدعم وفد بلدي أي مبادرة تدعو لها الأمم المتحدة لتوفير القدر الكافي من الدعم للضحايا والناجين وأسر الأشخاص المفقودين.

تؤكد إكوادور الضرورة الملحة لإيجاد حل سياسي تفاوضي للأزمة السورية - حل يتيح تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والتعاون الإنمائي، وقبل كل شيء، إنهاء معاناة الشعب السوري ووضع حد لآلامه. ومرة أخرى، ندعو الحكومة السورية إلى أن تتحلي بالإرادة السياسية، وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي إلى إبداء الالتزام.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد غير بيدرسن والسيدة غادة مضوي على إحاطتهما القيمتين. والشكر موصول إلى السيدة مورغان أفلين على إحاطتها.

شهدنا خلال الأسابيع الماضية خطوات هامة قامت بها الدول العربية في سبيل إنهاء معاناة الشعب السوري الشقيق جراء الأزمة التي طال أمدها، ومنها عودة الجمهورية العربية السورية إلى مقعدها في جامعة الدول العربية، بناء على ما اتفق عليه في اجتماعات جدة وعمان. وعلى إثر ذلك، شاركت سورية في القمة العربية التي عُقدت مؤخرا في المملكة العربية السعودية والتي سادتها أجواء من التفاؤل بشأن تعزيز التعاون والعمل العربي المشترك لمعالجة أزمات المنطقة، ومنها الأزمة السورية.

كما جاءت هذه الجهود اتساقا مع المصلحة العربية المشتركة والعلاقات الأخوية التي تجمع بين الشعب السوري وكافة الشعوب

الأمين العام وذكرنا المبعوث الخاص اليوم، يتعين على العاملين في المجال الإنساني أن يخططوا بفعالية مع إمكانية وصول يمكن التنبؤ بها من أجل تقديم المساعدة التي لا غنى عنها، كما قالت السيدة مضوي، إلى الأشخاص الذين هم في حاجة حياة أو موت، كما قالت.

لذا فإن تمديد ولاية المجلس لباب الهوى لمدة 12 شهرا على الأقل، كما قال مقدمي الإحاطات الثلاثة جميعهم اليوم، أمر بالغ الأهمية. غير أن الشعب السوري يستحق أكثر من ذلك. إنه يستحق إجابات حول مكان وجود ذويهم المحتجزين أو المفقودين أو كلا الأمرين. فهذه مسألة تؤثر على جميع السوريين من جميع جوانب النزاع. والتقدم في تلك المسألة ضروري لإعادة بناء الثقة مع الشعب السوري وتهيئة الظروف اللازمة للاجئين لاختيار العودة بأمان إلى ديارهم. إننا بحاجة كذلك إلى اتخاذ إجراءات فعالة لوقف تجارة الكبتاغون غير المشروعة، لإثبات أن الاستقرار الإقليمي يأتي فوق دخل البليون دولار الذي يستدره النظام منها حاليا.

ومن أجل منطقة مستقرة، نحتاج إلى نهاية مستدامة لهذا النزاع. والقرار 2254 (2015) هو الإطار اللازم لتحقيق ذلك السلام الدائم لشعب سورية. وندعو النظام السوري إلى الانخراط بشكل هادف في تلك العملية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بشأن الحالة السياسية في سورية بصفتي ممثلة سويسرا.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أؤيد ما قاله زميلنا الممثل البرازيلي بالنيابة عن بلدنا. وأود أن أشكر السيدة أفلين والسيدة مضوي على إحاطتهما. كما أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته.

إن سويسرا تتابع باهتمام التفاعلات الإقليمية الحالية فيما يتعلق بسورية. ونرحب بالاستعداد المعرب عنه في اجتماع جامعة الدول العربية في 7 أيار/مايو في القاهرة للعمل معا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ونرحب برغبة الدول الأطراف في اللجنة الوزارية للجامعة، التي أنشئت في تلك المناسبة، في دعم النهج التدريجي، بغية التوصل إلى

أما بالنسبة للمساعدات عبر الخطوط، فنعرب مرة أخرى عن بالغ قلقنا إزاء عدم مرور أي قافلة إلى شمال غرب سورية منذ حدوث هذه الكارثة بسبب عرقلة الجماعات الإرهابية لهذه المساعدات. ونواصل التأكيد على ضرورة ضمان وصولها إلى كافة المناطق في سورية دون عوائق وبما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني وقرار مجلس الأمن 2672 (2023). وفي سياق مماثل، نتطلع إلى تمديد آلية إيصال المساعدات العابرة للحدود إلى سورية في تموز/يوليو المقبل، حيث لا تزال هذه الآلية جوهرية وشرية الحياة للملايين من السوريين.

ونؤكد ختاماً على تطلع اللاجئين السوريين إلى العيش بكرامة وأمان بعد الظروف الصعبة التي مروا بها، الأمر الذي يقتضي بحث السبل المتاحة لتسهيل عودتهم الطوعية إلى موطنهم.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر للمبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما.

يتضح من ملاحظات المبعوث الخاص، أن الشهر الماضي شهد تطورات مهمة في سورية، لذا فقد حان الوقت لمضاعفة جهودنا من أجل نهاية للنزاع تكون شاملة وخاضعة للمساءلة، حتى ينعم السوريون بالسلام، ولا تعود سورية تصدر عدم الاستقرار إلى المنطقة ويمكن للاجئين العودة بأمان وكرامة. ويوفر القرار 2254 (2015) الإطار اللازم لتحقيق سلام مستدام ودائم لشعب سورية.

لقد اجتمعت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، الأسبوع الماضي، للتركيز على حماية المدنيين (انظر S/PV.9327). ويشمل ذلك 15.1 مليون نسمة محتاجة بسبب تأثير 12 عاما من الحرب، بما في ذلك 4.1 ملايين نسمة في شمال غرب سورية واجهوا أزمة فوق أزمة عندما وقع الزلزال المدمر في فبراير.

إننا نرحب بتوسيع نطاق الوصول عبر باب السلام والراعي في وقت سابق من هذا الشهر، ونشيد بجهود الأمم المتحدة هناك ولكن اتفاقات اللحظة الأخيرة لفترات قصيرة الأجل غير عملية. فكما قال

حل عادل وشامل للنزاع في سورية، وفقا للقرار 2254 (2015). التي لا غنى عن عملها في مكافحة الإفلات من العقاب ومنع المزيد ويبرهن ذلك مرة أخرى على أهمية ذلك القرار في التوصل إلى حل سياسي للنزاع يضمن السلام والأمن لسورية والمنطقة.

وفي ذلك الصدد، من الضروري تحقيق الاتساق بين مختلف الجهود الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة. وتدعو سويسرا بلدان المنطقة إلى تكثيف تنسيق جهودها مع جهود المبعوث الخاص. ونظّل تحت تصرفهم لدعم تلك الجهود وتيسير جميع أنواع المحادثات والمبادرات الرامية إلى تعزيز سلام دائم تحت رعاية الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال منهاج عمل جنيف. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتصميم المعرب عنه في بيان عمان المؤرخ 1 أيار/مايو على العمل "على استئناف أنشطة اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن".

ويشير البيان نفسه كذلك إلى ضرورة حل مسألة المحتجزين والمفقودين. ويشدد القرار 2254 (2015) والمبعوث الخاص صراحة على أهمية ذلك كتدبير لبناء الثقة في عملية السلام. وتدعو سويسرا الأطراف إلى وضع حد لممارسات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والسماح للمنظمات الإنسانية المتخصصة بالوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز في سورية. إن تمكين العديد من الأسر المعنية من الحصول على إجابات حول مصير المحتجزين والمفقودين أمر ضروري لاستعادة الثقة داخل المجتمع وفتح الباب أمام حل سياسي دائم.

وتشهد المناقشة المفتوحة التي جرت في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9327) بوضوح على ضرورة حماية السكان المدنيين الذين يعانون من عواقب النزاع المسلح، بمن فيهم الأطفال. فقد كان المدنيون، منذ بداية النزاع في سورية، أول ضحايا انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وفي مواجهة تلك الانتهاكات، تكرر سويسرا دعمها الكامل للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة لمجلس حقوق الإنسان والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011،

إن السعي المتضافر لعملية سياسية ذات مصداقية، تركز على القرار 2254 (2015)، قادر على إعادة الأمل إلى المجتمع السوري ككل، ولا سيما النساء وجيل الشباب. فهم يستحقون، بعد أكثر من 12 عاما من النزاع المسلح، أن يعيشوا في سلام وأمن.

وستواصل سويسرا، بالإضافة إلى التزامها بحماية النساء والرجال السوريين من العنف المسلح والقيود التعسفية على حقوقهم الأساسية، دعم تطلعاتهم للمشاركة الكاملة والمتساوية والشاملة في القرارات التي تشكل مستقبلهم.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): لقد حقق مؤتمر قمة الدول العربية الذي عُقد في جدة بالمملكة العربية السعودية مؤخرا إنجازا كبيرا، حيث أعاد للموقف العربي الجماعي ألقه وللعمل العربي المشترك زخمه. والأهم أن الدول العربية أكدت دعم سورية في الحفاظ على سيادتها ووحدة وسلامة أراضيها وتجاوز الظروف الصعبة التي تمر بها جراء الحرب الإرهابية التي واجهتها والعقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة عليها وتداعيات الزلزال المدمر الذي أصابها.

ومن جهة أخرى، وفي إطار سعي الحكومة السورية إلى استعادة سيادتها على كامل أراضيها وإنهاء الوجود العسكري غير الشرعي للقوات الأجنبية على الأراضي السورية، شارك السيد وزير الخارجية والمغتربين في اجتماع رباعي عُقد في موسكو بتاريخ العاشر من أيار/مايو الجاري جمع وزراء خارجية سورية وروسيا وإيران وتركيا. وأكد البيان الصادر عن هذا الاجتماع على الالتزام بسيادة سورية وسلامتها الإقليمية ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره. كما طالب بزيادة المساعدة الدولية لسورية من أجل إعادة الإعمار في البلد وتسهيل عودة السوريين الطوعية والأمنة والكرامة إلى وطنهم.

وارتكاب المزيد من أعمال العدوان والجرائم والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة. إذ قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجدداً، بتاريخ الأول من أيار/مايو الجاري، بعدوان جوي على مطار حلب الدولي، استخدمت فيه قنابل ذات قدرة تدميرية كبيرة، مما تسبب بوقوع عدد من الشهداء والجرحى، وخروج المطار مرة أخرى عن الخدمة، الأمر الذي أدى إلى حرمان الأمم المتحدة من استخدام هذا المطار للقيام بتقديم خدماتها الإنسانية. كما قامت قبل يومين فقط بعدوان جوي آخر، من جهة الجولان السوري المحتل، استهدف بعض النقاط في محيط دمشق، وتسبب في خسائر مادية.

إن الجمهورية العربية السورية تدين بأشد العبارات كل تلك الجرائم والممارسات اللاقانونية، وتطالب مجلس الأمن بالخروج عن صمته المطبق، والنهوض بمسؤولياته بموجب الميثاق، ووضع حد لكل هذه السياسات العدوانية، ومساءلة مرتكبيها، وإلزامهم بدفع التعويضات للشعب السوري.

فيما يتعلق بالشأن الإنساني، وفي إطار جهود الحكومة السورية للارتقاء بالوضع الإنساني للسوريين ولمواجهة تداعيات كارثة الزلزال غير المسبوقة التي ضربت سورية في 6 شباط/فبراير، وما خلفته من مأساة على المستوى الوطني، فقد أصدر السيد رئيس الجمهورية في الأول من هذا الشهر المرسوم رقم 7 القاضي بإحداث الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال، وذلك بهدف تقديم الدعم المالي لهم، ومساعدتهم على تجاوز الضرر الجسدي أو المادي أو المعنوي اللاحق بهم. إن هذا المرسوم يمثل مرتكزاً رئيسياً للتوجهات الأساسية ولخطة العمل الوطنية التي أقرتها الحكومة السورية أواخر الشهر الماضي للتعامل مع آثار الزلزال من مختلف الجوانب، والانتقال من مرحلة الاستجابة الطارئة للأعمال الإغاثية إلى مرحلة التعافي لمواجهة آثار الزلزال.

من جهة أخرى، وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة السورية لتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها في جميع المناطق السورية، وخاصة في شمال غرب سورية، وإدراكاً منها لاستمرار الحاجة لتلبية الاحتياجات الطارئة الناجمة عن الزلزال المدمر، ومواصلة

في مقابل هذه التوجهات الإيجابية، فقد واصلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون تصريحاتهم العدائية وإجراءاتهم الاستفزازية ضد سورية، والهادفة إلى التدخل في شؤونها الداخلية، وسعيهم الحثيث إلى عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار فيها، بما في ذلك من خلال استخدامهم للعناصر الإرهابية. والبيانات التي ألقفتها هذه الدول في اجتماعنا اليوم، وفي اجتماعات سابقة، دليل واضح على ذلك.

فنحن لم نسمع اليوم من ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية تعليقها على مواصلة بلدها لانتهاك سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها، وذلك من خلال استمرار التواجد العسكري الأمريكي غير المشروع على الأراضي السورية، ودعمها للمليشيات الانفصالية في شمال شرق سورية، ونهبها للنفط والثروات السورية، والتي كان آخرها قيامها بتفريب 42 صهريجاً محملاً بمئات الأطنان من النفط السوري، من حقول في منطقة الجزيرة عبر معابر غير شرعية باتجاه القواعد العسكرية الأمريكية في الأراضي العراقية.

إن التباكي الأمريكي على المعاناة الإنسانية للسوريين لا ولن يحجب حقيقة أن السياسات الأمريكية الخاطئة في سورية هي التي تسببت في هذه المعاناة وذلك من خلال فرضها أشد أنواع العقوبات التشريعية والأخلاقية على الشعب السوري.

تتحدث الولايات المتحدة عن الأعداد الكبيرة من اللاجئين والنازحين السوريين، وكأنها لم تتسبب في هذا النزوح وهذا اللجوء من خلال تصديرها للعناصر الإرهابية إلى سورية للعبث في أمنها واستقرارها، ومن خلال قيام القوات الأمريكية بارتكاب جرائم حرب في الرقة تسببت في فقدان آلاف السوريين لأرواحهم وتدمير البنية التحتية.

إن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى إلقاء محاضرات هنا حول احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني هو بمثابة ذر الرماد في العيون للتغطية على انتهاكاتها لميثاق ولقرارات هذا المجلس ولجميع قواعد القانون الدولي الإنساني.

في الوقت نفسه، واصلت إسرائيل وسلطاتها المتطرفة تصدير أزماتها الداخلية، وذلك من خلال تأجيج الأوضاع في منطقتنا،

ختاماً، تؤكد الجمهورية العربية السورية على أنها لن تطبع مع من يحتل أرضها، وأن الحل السياسي الذي تنشده يستلزم القضاء على الإرهاب ووقف التدخل في شؤونها الداخلية ورفض المبادرات الهدامة لبعض الدول المعروفة، بما في ذلك سعيها إلى إيجاد المزيد من الآليات الدولية المناهضة والمسيبة والهادفة إلى عرقلة هذا الحل. كما تؤكد أن كل محاولاتها لاستعادة الموروثات الاستعمارية قد ولت إلى غير رجعة. تشدد سورية على أن إعادة إنعاش الأوضاع الاقتصادية وإنهاء المعاناة الإنسانية والمعيشية للشعب السوري، يستدعي الرفع الفوري للعقوبات الجائرة والحصار الخانق الذي تفرضه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على سورية، ودعم جهود الدولة السورية ومؤسساتها في المجالين الإغاثي والتنموي لتحقيق التعافي المبكر وإعادة تأهيل وإعمار البنى التحتية والمرافق المدنية المتضررة.

أود أن ألفت انتباه المجلس إلى أن الترجمة الشفوية من العربية إلى الإنكليزية لم تكن دقيقة فيما يخص تمديد استخدام المعبرين لمدة ثلاثة أشهر، تنتهي في 13 آب/أغسطس، وليس في شباط/فبراير، كما قالت المترجمة الشفوية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر مقدمي الإحاطات على ما قدموه من معلومات مستكملة وإحاطات مفيدة.

وكما أبرزت تلك الإحاطات، وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة، لا تزال الحالة الإنسانية في سورية تطرح تحديات. إذ انخفض المستوى الحالي للتمويل المخصص للاستجابة الإنسانية السورية إلى أقل بكثير مما هو مطلوب. ويعوق النقص الحاد بشدة قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الكافية للمحتاجين. وعلاوة على ذلك، لا يزال استمرار فرض الجزاءات من جانب واحد يشكل عائقاً كبيراً أمام تحسين الوضع الإنساني والاقتصادي في سورية. وقد أدت هذه التدابير غير القانونية إلى تفاقم التحديات التي يواجهها الشعب

العمل للتعافي من تداعياته على مختلف القطاعات، فقد قررت تمديد مبادرتها الطوعية لمنح الأمم المتحدة السماح باستخدام معبري باب السلام والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر إضافية تنتهي في 13 آب/أغسطس 2023، وذلك لضمان إيصال المساعدات الإنسانية لمحتاجيها من المدنيين السوريين في تلك المناطق.

كما أكدت الحكومة السورية مواصلة إصدار التأشيرات، وتيسير الزيارات الميدانية، وتقديم التسهيلات اللازمة للأمم المتحدة والشركاء في العمل الإنساني والتنموي. في هذا السياق تشدد سورية على ما يلي. أولاً، عدم تواصل الأمم المتحدة وممثليها وطواقمها مع التنظيمات الإرهابية والكيانات اللاشرعية المرتبطة بها في شمال غرب سورية، وتطالب بالسماح لمنظمتي الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر العربي السوري بالإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية في هذه المناطق.

ثانياً، تطلعها لتحمل المانحين الدوليين لمسؤولياتهم والوفاء بتعهداتهم، وتوفير التمويل المطلوب لأنشطة الأمم المتحدة وبرامجها بما يتيح تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن خطة الاستجابة الإنسانية والإطار الاستراتيجي للتعاون بين سورية والأمم المتحدة، وتنشيط عجلة الاقتصاد، ودعم العودة الكريمة والطوعية للمهجّرين إلى وطنهم، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا المجال، تدين سورية كل الدعوات الغربية للاجئين السوريين لكي لا يعودوا إلى وطنهم وبيوتهم تحت ذرائع كاذبة.

ثالثاً، ضرورة الرفع الفوري والكامل وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية اللاشرعية المفروضة على الشعب السوري باعتبارها لا أخلاقية، وتتناقض مع القانون الدولي الإنساني، وعائقاً كبيراً أمام العمل الإنساني والتنموي. كما وتشدد سورية على أن الاستثناءات المزعومة التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من تلك التدابير ماهي إلا دعاية رخيصة ولم تحقق أية نتائج ملموسة، بل إنهم يتباهون بفرض المزيد من العقوبات ويعلنون على الملأ أنهم لن يتراجعوا عنها.

وسلامتها الإقليمية واستقلالها، ولا يجب استخدامها ذريعة لانتهاك تلك المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وبالانتقال إلى المسار السياسي، نواصل تقديم دعمنا للجهود المخلصة التي يبذلها المبعوث الخاص ونشيد بمشاركته النشطة مع جميع الأطراف المشاركة في حل الأزمة السورية. ورحبنا بزيارته إلى طهران في 15 أيار/مايو، التي أجري خلالها مناقشات بشأن الحالة الإنسانية والسياسية الجارية في سورية مع وزير الخارجية الإيراني والسلطات الإيرانية الأخرى ذات الصلة. وتقف إيران بثبات وراء الاستئناف السريع لاجتماعات اللجنة الدستورية، ونحن ملتزمون بدعم تلك العملية. علاوة على ذلك، لا تزال إيران، بالتعاون مع روسيا وتركيا، شركائها في مسار أستانا، ملتزمة التزاما راسخا بالعمل من أجل تطبيع طويل الأمد ومستدام في سورية. وفي ذلك السياق، نؤيد ونقدم تماما استمرار الحوار السوري - التركي، ونقرّ بأنه عنصر حاسم في هذه الجهود الأوسع نطاقا. ومن الجدير بالذكر أنه في 10 أيار/مايو، اجتمع وزراء خارجية روسيا وإيران وسورية وتركيا في موسكو لإجراء مناقشات بشأن إعادة العلاقات بين الدول وبين سورية وتركيا. وتناولت المحادثات بشكل شامل مختلف الجوانب، مع التأكيد بقوة على دعم سيادة سورية وسلامة أراضيها والحاجة إلى مكافحة الإرهاب. ونود أيضا أن نسلط الضوء على الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الإيراني إلى سورية والتي استغرقت يومين، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني إلى هناك منذ أكثر من 13 عاما. وخلال الزيارة، وقع الرئيسان اتفاقا شاملا في دمشق بشأن التعاون الاستراتيجي طويل الأمد بين بلدينا.

ويسرنا أن نلاحظ التطورات الإيجابية مؤخرا في العلاقات الدبلوماسية السورية، سواء داخل المنطقة أو على الصعيد الدولي. إن عودة سورية إلى جامعة الدول العربية واستئناف العلاقات مع الدول العربية الشقيقة يشكلان خطوتين مهمتين في الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في سورية. وتؤكد تلك النهج البناءة من جديد فعالية وشرعية سياسة إيران وسياسات حلفائها في المنطقة في الدفاع عن السيادة الوطنية لسورية وسلامة أراضيها، فضلا عن دعم

السوري، وأعادت بشدة قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الحيوية للمحتاجين، بل وأخرت عودة اللاجئين والنازحين.

إن اتباع نهج شامل أمر بالغ الأهمية لمعالجة الأزمة الإنسانية والاقتصادية في سورية بشكل ناجح. وينبغي أن يشمل عدة عناصر رئيسية، بما في ذلك الأمن، والتمويل الكافي، وضمان التوزيع المحايد للمعونة، ورفع الجزاءات التي تؤدي إلى نتائج عكسية. ولن ينفذ ذلك الأرواح فحسب، بل يمكن أن يرسى أيضا أساسا لاستعادة الهياكل الأساسية، وإعادة بناء المجتمعات المحلية، وتنشيط الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري إعطاء الأولوية لمشاريع التعافي المبكر التي تلبي الاحتياجات الفورية لجميع السوريين المتضررين من الأزمة المستمرة. يجب أن تهدف المشاريع إلى تقديم الدعم والمساعدة الشاملين للمتضررين، مما يسهل طريقهم نحو التعافي والقدرة على الصمود. وفي الوقت نفسه، ينبغي توجيه جهود كبيرة نحو تعزيز إيصال المساعدات الإنسانية في جميع مناطق سورية. ويشمل ذلك تركيزا محددًا على تحسين إيصال المعونة عبر خطوط التماس، على النحو المبين في القرار 2772 (2016).

ونود أن نعرب عن تقديرنا للحكومة السورية على التزامها الثابت بدعم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في تسهيل إيصال الإغاثة والدعم إلى المناطق المتضررة من الأزمة. ونشيد أيما إشادة بالحكومة السورية على قرارها تمديد إذنها باستخدام معبري باب السلام والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر إضافية حتى 13 آب/أغسطس، مما يتيح إيصال المعونة الإنسانية الحيوية إلى المدنيين السوريين المحتاجين، ولا سيما في شمال غرب سورية.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا كبيرا لسورية والمنطقة الأوسع نطاقا، ويجب معالجته بشكل حاسم. ويساورنا القلق إزاء الأنشطة الإرهابية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال. إن الوجود غير القانوني للقوات العسكرية في سورية هو المصدر الرئيسي لانعدام الأمن في البلد، ويجب وقفه إذا أردنا تهيئة بيئة مواتية لحل الأزمة. ويجب أن تتم مكافحة الإرهاب في ظل الاحترام الكامل لسيادة سورية الوطنية

للحدود التابعة للأمم المتحدة، نرى في ظل الظروف الراهنة أن إعادة الإذن بتشغيل هذه الآلية من قبل مجلس الأمن أمر أساسي حتى يتسنى لشريان الحياة هذا - بوصفه السبيل العملي الوحيد - أن يستمر في إيصال المساعدة الإنسانية على المستوى والنطاق المطلوبين.

وتقع على عاتقنا أيضا المسؤولية عن تمكين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على التنبؤ لضمان استخدام الأموال الإنسانية والموارد الأخرى بأكثر الطرق ترشيدا وكفاءة. ويتطلب ذلك منظورا أطول أجلا وتخطيطا وبرمجة إنسانية عوضا عن فترات تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر ظل يعمل على أساسها العاملون في المجال الإنساني مؤخرا. عليه ندعو مجلس الأمن إلى تجديد ولاية آلية الأمم المتحدة عبر الحدود لمدة 12 شهرا على الأقل مع تعدد المعابر الحدودية.

نرحب بالتمويل الكامل لنداء الأمم المتحدة العاجل من أجل سورية في أعقاب الزلزال بوصفه عنصرا أساسيا في دعم الجهود الإنسانية بعد الكارثة. بيد أن التقارير الأخيرة الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن وجود فجوات تمويل حرجة - بما في ذلك في خطة الاستجابة الإنسانية لسورية - تبين الحالة المثيرة للقلق التي ربما نواجهها في الأشهر المقبلة. بالتالي فقد حان الوقت للنظر بعناية في كيفية تحسين تمويل الاحتياجات الإنسانية الحيوية على أساس مستدام.

وإذ نواصل تقديم المساعدة الإنسانية دون انقطاع وبألوية نفسها، يتعين علينا أيضا التركيز على كيفية خفض التدرجي للاعتماد على المساعدة الإنسانية. لذلك السبب تأتي أهمية أنشطة الإنعاش المبكر التي نفذت وفقا للقرار 2672 (2023). وبالمثل سيكفل تجديد المجلس للقرار في الأجل الطويل في تموز/يوليه استمرار مشاريع الإنعاش المبكر التي تتطلب مزيدا من الوقت للتنفيذ وتحقيق النتائج. استكمالا لتلك الجهود الإنسانية، نواصل أيضا تشجيع جميع الأطراف على تيسير البعثات المنتظمة عبر خطوط التماس.

ما تزال تركيا من بين أكثر البلدان تضررا من 12 عاما من النزاع المستمر في سورية، حيث شعرنا بتداعياته المختلفة في الجوانب

الحكومة الشرعية لسورية خلال 12 عاما من الأزمة التي شهدتها البلد. نأمل أن تقوم الدول الغربية قريبا بإعادة تقييم وتصحيح سياساتها تجاه سورية، الأمر الذي سيساهم في استعادة الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة.

إن فشل المجتمع الدولي في التصدي لأعمال العدوان والهجمات الإرهابية المستمرة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية يثير قلقا عميقا. وتلك الأعمال البغيضة، مثل الهجمات الإرهابية التي وقعت في 28 أيار/مايو، مستهدفة دمشق والمناطق المحيطة بها، والتي استهدفت عمدا البنية التحتية المدنية، تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني والمبادئ المكرسة لميثاق الأمم المتحدة، وتهديدا خطيرا للسلام والاستقرار الإقليميين. وندين بشدة تلك الجرائم البشعة، ونشدد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء سريع وحاسم لمساءلة ذلك النظام الخارج عن القانون.

وأخيرا، أشارت ممثلة فرنسا في بيانها إشارة غير مبررة إلى بلدي وسأقت ادعاء لا أساس له ضده نرفضه رفضا قاطعا. ونتوقع من فرنسا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، أن تتصرف بقدر أكبر من المسؤولية، وأن تمتنع عن تصنيف الدول الأعضاء الأخرى بدون أدلة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة أوزغور (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): كما سمعنا من نائبة المدير مضوي، بعد ثلاثة أشهر من الزلازل المدمرة، لا تزال الحالة الإنسانية في سورية مصدر قلق عميق. وما فتئ المجتمع الدولي يستجيب للاحتياجات المتفاقمة، وذلك في الغالب من خلال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود. ونرحب بتمديد استخدام المعبرين الحدوديين الإضافيين، باب السلام والراعي، لمدة ثلاثة أشهر أخرى. فتلك خطوة في الاتجاه الصحيح تصب في توسيع نطاق إيصال المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها.

في غضون ستة أسابيع سيبت المجلس في تجديد القرار 2672 (2023). وبوصفنا جارا مباشرا لسورية وشريكا رئيسيا للآلية العابرة

إننا ندعو إلى تسوية النزاع السوري من خلال عملية سياسية تتماشى مع القرار 2254 (2015) وتراعي الحقوق والمطالب المشروعة للشعب السوري. ونعتقد أنه إذا تحقق الاستقرار السياسي، فإن من شأنه أن يمهد الطريق لحل مسائل أخرى مترابطة. آخذين بتلك الفكرة في الاعتبار، سنواصل جهودنا لكسر الجمود السياسي وعقد اللجنة الدستورية. كما نؤيد الجهود المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لتحقيق ذلك الهدف.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أن عملية المشاركة الأخيرة لا تعني بأي حال من الأحوال تغييرا في تصميم تركيا على القضاء على الإرهاب على حدودها، حيث لا تزال المنظمة الإرهابية حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وفرعها المدعو قوات سورية الديمقراطية يشكلان تهديدا كبيرا لتركيا وسورية ولا مجال لهما في مستقبل المنطقة.

رفعت الجلسة الساعة 12/55.

الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ولأجل ضمان الاستقرار والأمن في سورية، أطلقنا العديد من المبادرات منذ بداية النزاع وما زلنا نواصل جهودنا اليوم بنفس الفهم. وفقا للقرار 2254 (2015) لا يزال على رأس أولويات تركيا تحقيق الاستقرار السياسي والقضاء على خطر الإرهاب الناشئ في سورية وصون السلامة الإقليمية والوحدة السياسية لذلك البلد المجاور، فضلا عن تمهيد الطريق للعودة الطوعية والأمنة والكرامة للسوريين بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

ومن خلال عملية المشاركة الرباعية التي أطلقناها بذلك التفاهم عُقدت اجتماعات بين وزيري الخارجية والدفاع وتم الاتفاق على إعداد خريطة طريق بتنسيق من نواب وزراء خارجيتنا. وستستمر تلك الاتصالات في الفترة المقبلة. كما نواصل تنفيذ تلك العملية دون شروط مسبقة وبحسن نية، واضعين في الاعتبار أنه لا يمكن حل جميع المشاكل بين ليلة وضحاها، وأنها عملية طويلة ومرحلية. بيد أن الجانبين اللذين توصلا إلى أرضية مشتركة في مكافحة الإرهاب قد أرسيا أسسا يمكن البناء عليها.